جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

## مطبوعة بيداغوجية

# محاضرات مقياس الجغرافيا السياسية

موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم سياسية

إعداد وتحرير:

الدكتورة عمارة دليلة

السنة الجامعية 2020-2021

## المحتوى

مقدمة

في التعريف بالجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا

القسم الأول

ماهية الجغرافيا السياسية وتطورها

– تعريف الجغرافيا السياسية

– التطور التاريخي للجغرافيا السياسية

مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الاخرى

القسم الثاني

تطور الفكر الجيوبوليتيكي وعوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية

مدارس الفكر الجيوبوليتيكي

المدرسة الألمانية

المدرسة البريطانية

المدرسة الأمريكية

عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية

## مقدمة في التعريف بالجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا

تشكِّل الجغرافيا السياسية واحدًا من الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية، ذلك أنها مضطرة إلى ربط وتحليل تفاعلات بشرية سريعة الإيقاع – الاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والأحداث العسكرية – مع العوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة، وهي في ذلك تشبه الجغرافيا الاقتصادية أو جغرافية السكان وجغرافية العمران، لكن التشابه يقف عند هذا الحد.

ذلك أنه يوجد اختلاف كبير بين منطلق الدراسة في الجغرافيا السياسية وبين منطلقه في الدراسات الجغرافية عامة، بما في ذلك فروع الجغرافيا البشرية والاقتصادية؛ فالإقليم هو وحدة الدراسة في الفروع الجغرافية، والإقليم عبارة عن تركيب نظري ينتج عن تجميع عدد من المقومات والصفات المتشابهة طبيعيًا واقتصاديًا وبشريًا في في منطقة جغرافية محددة يصبح لها تميزها وتفردها عن المناطق المجاورة، وبذلك فإن الإقليم الجغرافي وحدة دراسة لها شيء كبير من الثبات الذي يستمده من التوافق التدريجي الذي يحدث بين المكونات الطبيعية للأرض، والإمكانات البشرية التنظيمية والتكنيكية – مع تغيرات كمية تطرأ نتيجة زيادة السكان أو تغير نمط استخدام الأرض.

أما في الجغرافيا السياسية فإن وحدة الدراسة هي الدولة، وهي في حد ذاتها اصطناع بشري موقوت الثبات نتيجة تغيرات سريعة داخلية وخارجية .وفي خلال فترة حياة الدولة – طالت أم قصرت – فإن الدولة قد تتكون من إقليم جغرافي واحد أو جزء منه، إذا كانت دولة صغيرة المساحة، مثال ذلك هولندا التي تحتل إقليمًا سهليًا في دلتا الراين، أو سويسرا التي تحتل جزءًا من إقليم جبال الألب الأوروبية، أو نبال التي تحتل جزءًا من بيدمونت جبال الهملايا. وقد تمتد سيادة الدولة على عدة أقاليم طبيعية وبشرية مختلفة، إذا كانت من الدول الكبيرة الحجم، كالاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا والسودان سابقا والبرازيل، ومع ذلك فإن بعض الدول – صغيرة المساحة أو متوسطة – تشتمل على أقاليم جغرافية متعددة، وخاصة في المناطق التي تتخذ فيها التضاريس أشكالًا مفاجئة مثل العراق أو رومانيا أو إيطاليا أو لبنان أو فيتنام؛ ففي هذه الدول وغيرها تقف أقاليم الجبال والسهول أو السهول العليا في تناقض واضح جنبًا إلى جنب.

وليس هذا هو كل الاختلاف، فالمفروض في الجغرافيا السياسية أن تدرس أداء كل المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم الإقليمية المحددة، في اتجاه موحد هو مصلحة الدولة، وبذلك تفرض الوحدة السياسية تكاملًا أعلى مستوًى من التكامل الإقليمي الطبيعي، وقد أدى ذلك إلى موضوعين حيويين في جغرافية الدولة، أولهما وجوب نشأة تنظيمات مختلفة داخل الدولة لإيجاد أو اصطناع هذا التكامل في شتى نواحيه الاقتصادية والبشرية والسلالية

والطائفية والثقافية والحضارية، ووجوب نشأة سلطات مركزية ومحلية لإرساء قواعد التكامل، ولكن ذلك لا يحدث دائمًا وتظل أقاليم في الدولة متميزة بقواها الذاتية وثقلها السكاني والحضاري والاقتصادي، كإيطاليا الشمالية؛ ومن ثم تشعر الأقاليم الفقيرة بعقدة نقص أبدية داخل حدود الدولة السياسية، وربما كان هذا – بالإضافة إلى عوامل اختلاف أخرى، سلالية أو لغوية، أو مجرد البعد المكاني عن مركز الحكم – أحد أسباب القلق أو القلقلة داخل بناء الدولة، وقد يؤدي في أقصى حالاته إلى نشأة رغبات انفصالية .والموضوع الثاني أن الدولة – كخلق بشري – قابلة للنشأة والنمو والازدهار والاضمحلال والبقاء والزوال، وكم من دولة كانت ثم لم تكن، لكن الشعوب والأقاليم تظل قائمة؛ لأنها تجمعات طبيعية واعتيادية، سواء بقيت وحدتها السياسية أو زالت، وإلى جانب ذلك فإن الدولة – بغض النظر عن الكينونة والزوال – معرضة للانكماش أو التمدد، ومن ثم تظهر تغيرات مستمرة على خريطة العالم السياسية.

وإذا كانت هذه صعوبة الجغرافيا السياسية، فالجيوبوليتيكا أكثر صعوبة؛ لأنها تقوم برسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد من الاستراتيجية العسكرية، ولهذا يتردد دائمًا مصطلح القوة البرية أو البحرية أو الجوية .وبما أن الجيوبوليتيكيا في أساسها خطة للمستقبل السياسي لإقليم أو قارة أو العالم، فإنها أقل موضوعية من الجغرافيا السياسية، لكنها ضرورة متلازمة مع الفكر السياسي في عصر القوميات والاستراتيجيات العسكرية للسيطرة على العالم أو جزء منه، وبرغم قدم الفكر الجيوبوليتيكي وتلازمه مع السياسات الإمبراطورية المختلفة في الماضي، إلا أنه أصبح أكثر تكاملًا كموضوع للدراسة منذ القرن الماضي وخلال القرن الحالي، وهو في الحقيقة يشابه الخطط الاقتصادية أو العمرانية في الوقت الحاضر، وذلك من أجل معرفة المكان الذي تحتله دولة ما من خطط السياسة العالمية، والدور الذي يمكن أن تؤديه، ومن أجل مواجهة هذه الخطط بالقبول أو الرفض، ولا شك في أن تطور الفكر الجيوبوليتيكي وضرورته المعاصرة مرتبط باقتراب العالم من بعضه نتيجة التسهيلات التي حدثت في وسائل النقل والاتصال الفكري والإعلامي والتشابك الاقتصادي.

# الفصل الأول

## ماهية الجغرافيا السياسية وتطورها

لا يوجد فرع من فروع الجغرافيا الحديثة يتناوله الجذب والدفع مثل الجغرافيا السياسية، ولا يوجد فرع من فروع الجغرافيا البشرية يدور حوله الجدل والنقد ويحيط به سوء الفهم مثل الجغرافيا السياسية، وكذلك لم يحصل جدل ونقد حول أحد كبار الجغرافيين مثل ما حدث لفريدريك راتزل مؤسس الجغرافيا السياسية، الذي نشر خلاصة .أفكاره عام 1897 في كتابه المسمى"الجغرافيا السياسية Politische Geographie".

إن هناك فارقًا كبيرًا بين الجغرافيا السياسية وبين علم السياسية برغم أن الموضوع في أسسه العامة مشترك بالنسبة للدولة، فالدولة بالنسبة للجغرافيا السياسية عبارة عن عنصرين أساسيين هما الأرض والشعب، ينجم عنهما عنصر ثالث هو نتاج التفاعل بين الأرض والناس .وتشتمل دراسة الأرض على كثير من عناصر الدراسة الجغرافية الطبيعية على رأسها عنصر المكان الجغرافي والأقاليم الطبيعية للدولة، كما تشتمل دراسة الشعب على عناصر كثيرة من الدراسة للحياة البشرية، وهي تبدأ بالسكان والنشاط الاقتصادي وأنماط السكن والمدن والتكوين الحضاري للناس من حيث سلالاتهم ومجموعاتهم اللغوية وتنظيمهم الطبقي، أما العلاقة بين الأرض والناس فهي شديدة التعقيد والتشابك وتؤدي في النهاية إلى سلامة تكوين الدولة أو عناصر قوتها وضعفها، وفي هذا المجال يضع الجغرافي السياسي نصب عينيه حدود الدولة كإطار محدد للوحدة الأساسية في الجغرافيا السياسية، برغم ما تتعرض له الحدود من تغيرات، وبرغم أن خطوط الحدود في أحيان كثيرة إنما هي خطوط افتعالية ترتضى لزمن معين، ويؤدي هذا إلى عدم ثبات الوحدة الأساسية في علم الجغرافيا السياسية إلى الأبد، بل يعطي للجغرافيا السياسية دينامية دائمة، وفي هذا يقوم الجغرافي بدراسة الدولة داخل علاقاتها بالمجتمع الدولي المجاور والبعيد، ويعطي هذا بعدًا جديدًا في دراسة الجغرافيا السياسية. وواضح من هذا العرض القصير الفارق الكبير بين هذا العلم وعلم السياسة الذي يسعى إلى إيجاد التناسق بين علاقات الدول، بينما تحلل الجغرافيا السياسية العلاقة بين الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية داخل الدول[1].

وبينما نجد الجغرافية السياسية، تركز على دراسة الأطر السياسية للظواهر الجغرافية، فإننا نجد الجغرافيا البشرية تركز على دراسة العلاقات القائمة بين البيئة والمجتمعات البشرية بدون أطر سياسية. فهناك من الباحثين من

[1] **محمد رياض** الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة)، ص16

يعرف هذا الفرع من فروع الجغرافيا البشرية على أنها تركز على دراسة الدولة، من حيث أنها تحدد الارتباط القائم بين الأرض والدولة، ومن ثم بين الدولة وبين غيرها من الدول[2].

ونظرًا لأن الجغرافيا السياسية، والعلوم السياسية عامة، تتناول موضوعات شائكة، بالإضافة إلى صعوبة وجود الموضوعية المطلقة في الوثائق والدراسات التاريخية؛ فإن الكاتب في الجغرافيا السياسية أو العلوم السياسية عامة لا يمكن أن يتجرد تمامًا من صفة الموضوعية للأسباب التالية:

**أولًا :**

إن العواطف والانتماءات القومية الوراثية – أو المكتسبة للمهاجرين من دولة إلى أخرى – تجعل الكاتب موضوعيًا في الموضوعات البعيدة عن المكان الجغرافي لقوميته، أو البعيدة عن الاتصالات السياسية والتاريخية بقوميته، بينما يصبح غير موضوعي بدرجات متفاوتة فيما يختص بغالبية العناصر التي يدرسها في مشكلة سياسية تمس من قريب انتماءاته القومية، فالجغرافي السياسي الألماني لا ينظر إلى مشاكل ألمانيا السياسية بالنظرة نفسها التي ينظرها الفرنسي أو الإنجليزي أو الأمريكي.

**ثانيًا :**

هناك انتماءات ومشاعر عاطفية فوق القومية المحدودة وتتعداها إلى عواطف الارتباط بتجمع حضاري معين مثل الانتماء إلى حضارات العالم الصناعي أو الغربي أو إلى حضارات العالم الثالث أو المتخلف والنامي، فالكاتب السياسي الغربي ينظر من زاوية حضارته ومنجزاتها نظرة شاملة دون التوقف عند تفصيلات الأحداث الخاصة بهذين العالمين سواء كانت ضارة أو مجحفة بحق شعوب العالم الثالث، أو مفيدة ومربحة لأصحاب المستعمرات من دول الحضارة الغربية الصناعية، وفي الوقت نفسه يقف هذا الكاتب طويلًا أمام منجزات الحضارة الغربية في دول العالم الثالث الحالية، بينما يقف الكاتب السياسي الهندي أو العربي مثلًا وقفات طويلة أمام البربرية الاستعمارية في كثير من مواقفها، أو أمام الاستنزاف الاقتصادي الطويل، وينظر إلى تركيب الاقتصاد المزدهر في العالم الصناعي حاليًا على أنه قد أُسِّس دون شك على أعمال ملايين العمال الجائعين من أبناء العالم الثالث التي قدموها كرهًا – أو طواعية غير مباشرة بواسطة إجبار حكام خاضعين للحكم الاستعماري – بالإضافة إلى استغلال الثروات الطبيعية من أجل أصحاب المستعمرات حكومات وشعوبًا[3].

---

[2] **علي سالم حميدان الشواورة**، الجغرافيا السياسية وتحالفاتها الدولية سياسيا وعسكريا واقتصاديا، (عمان: صفاء للنشر والتوزيع، ط1: 2018) ص 55.

[3] **محمد رياض**، مرجع سبق ذكره، ص16

حيث ترتكز صورة الأرض التي تشغلها الدولة على موقعها وموضعها الجغرافي، وعلى مواردها الاقتصادية، وأما فيما يتعلق بصورة الدولة فترتكز على وجود الناس، من حيث آرائهم وقدراتهم على العمل ودوافعهم الجماعية الموروثة والكفاءة السياسية – كلها مجتمعة – عوامل تتحكم في مجريات الأحداث في كل إقليم من الأقاليم، وفي كل أمة من الأمم. كما تعطينا دراسة الجغرافية السياسية، فكرة واضحة عن كفاءة الأمم في ذاتها، ومن ثم علاقتها مع غيرها من الأمم[4].

**ثالثًا :**

تتعدى النظرة فوق القومية المشاعر العامة لأصحاب الحضارات الغربية في أحيان كثيرة حد التطرف وتصبح مشاعر عنصرية مرتبطة بالرجل الأبيض ككائن سام، وعلى غيره من العناصر أن تخدمه دون محاسبة أو اعتراض في مقابل أن يرعى بعض مصالحهم الضرورية في مجرد البقاء على قيد الحياة، مثال ذلك الكُتَّاب السياسيون في الدول العنصرية كجنوب أفريقيا وروديسيا والكثير من الكُتَّاب السياسيين في أمريكا، وقد بلغت مثل هذه المراحل من العنصرية أشدها في حالتين :الأولى الكتابات العنصرية الجرمانية التي تمجد سيادة الجرمان على كل البشر بما فيهم بقية السلالات البيضاء، والثانية الكتابات السياسية العنصرية الصهيونية التي تمجد سيادة ما يسمونه بالسلالة اليهودية على العالم.

وقد كان من الطبيعي أن يقوم التناحر بين هاتين العنصريتين المتطرفتين لفترة طويلة من الزمن، وأن تخلف الثانية الأولى بعد هزيمتها؛ لأن كلًا منهما اتخذ لنفسه تطبيقًا مختلفًا في محاولة تحقيق هدفه للسيطرة العالمية : فالجرمانية سخرت كل طاقات الشعب الألماني ضد العالم، وهي بدون شك طاقات محدودة بالمكان الجغرافي والعدد والعدد البشري مهما كانت أشكال التقدم التكنولوجي التي وصل إليها الألمان، بينما الثانية سخرت – ولا تزال تسخر – طاقات مختلفة من أماكن جغرافية كثيرة وشعوبًا عديدة لكي تخدم الإبقاء على الدولة الإسرائيلية في فلسطين، وفي نظري فإن هذه الدولة لا تمثل كل التجسيد الأهداف العنصرية الصهيونية، بل هي جزء من هذه الأهداف يمثل ركيزة مادية تمتد منها جسور على المستوى العالمي، ويربط اليهود ظاهريًا وماديًا كما يربط معه بالفعل أجزاء أخرى كثيرة موزعة في العالم.

**رابعًا :**

تختلف نظرة الكُتَّاب السياسيين إلى الأمور باختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية، فالكاتب الاستعماري القديم يختلف عن الإمبريالي المعاصر، وكلاهما يختلف عن الكاتب الماركسي في تحليل الأحداث السياسية، ويتفق هؤلاء

[4] **علي سالم حميدان الشواورة**، مرجع سبق ذكره، ص55، 56.

جميعًا في أن الاقتصاد والتجارة بصورته العامة هو محرك أساسي للتخطيط السياسي، ولكنهم يختلفون في تحليل كل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تكوين الدولة، وتشكيل الأحداث السياسية وقيام الثورات ونشأة القوميات، ويختلفون نظريًا في تحليل القوى التي تساعد على بقاء النظام الاستعماري أو الإمبريالي أو الاشتراكي.

فمثلًا الكاتب السياسي الأمريكي ينظر إلى مشكلات أوروبا فيما بين الحربين العالميتين نظرة مختلفة إلى مشكلاتها فيما بعد الحرب العالمية الثانية، والسبب في هذا راجع إلى أن أمريكا كانت قد انعزلت عن المشكلات الأوروبية حسب مبدأ مونرو في أعقاب الحرب الأولى، بينما نجدها منغمسة إلى أقصى حدود الانغماس في المشكلات الأوروبية فيما بعد الحرب الثانية.

فمبدأ مونرو كان ينظر إلى أن حدود أمريكا هي حدود الأطلنطي، وأن انتصار الحلفاء الغربيين على ألمانيا القيصرية قد أدى إلى تأمين أوروبا الغربية، وبالتالي تأمين المحيط الأطلنطي وتأمين حدودها، وكذلك كان يمكن أن يكون الحال بعد هزيمة القوى الجرمانية الهتلرية في الحرب العالمية الثانية لولا عاملان جديدان كل الجدة في التخطيط السياسي الأمريكي جعلاها تمد حدودها الآمنة عبر الأطلنطي إلى أوروبا، بل وعبر الباسيفيكي والهندي أيضًا، وهذان العاملان هما:

**العامل الأول :**

أن مصدر الخطر على الأمن الأمريكي – الذي يطلق عليه تعميمًا الأمن الغربي – لم يعد الرقعة المكانية المحدودة الموارد الطبيعية والبشرية والتكنيكية التي تحتلها ألمانيا، والتي زاد من ضعفها تقسيمها إلى ألمانيا الشرقية والغربية كوحدتين متنافرتين تؤديان إلى هدر جزء كبير من طاقتهما في الصراع الأيديولوجي والاقتصادي، بل أصبح موضع الخطر على الأمن الأمريكي هو الاتحاد السوفيتي في الرقعة المكانية الهائلة ذات الطاقات الكبيرة مواردَ وسكانًا، والتي تتبرعم فيها قوى تكنيكية ليس من السهل نضوبها متى بدأت تثبت وتتعمق جذورها وتتأصل، وهي بذلك قوى مشابهة إلى حد غريب لتبرعم القوى التكنيكية الأمريكية على سطحها الأرضي الواسع ومواردها الطبيعية والبشرية الكبيرة، فالفرق الكمي والكيفي والمكاني واضح بين دولتي ألمانيا كقوة سياسية أوروبية والاتحاد السوفيتي كقوة عالمية، ومن ثم كان لا بد للوجود الأمريكي من الظهور في كل أجزاء العالم المحيطة بالاتحاد السوفيتي قاطبة، وليس في أوروبا وحدها.

وعلى هذا الضوء يمكن أن نفسر سلسلة الأحلاف التي أنشأتها أمريكا لتطويق الاتحاد السوفيتي :حلف الأطلنطي في أوروبا الغربية والبحر المتوسط ومضايق البحر الأسود، والحلف المركزي في الشرق الأوسط، وحلف جنوب شرق آسيا من باكستان إلى الفلبين وأستراليا[5].

**العامل الثاني :**

أن مبدأ مونرو برغم ما يبدو ظاهريًا من أنه إخلاد أمريكا إلى الراحة بعيدًا عن ضجيج الصراع السياسي الأوروبي وثورات المستعمرات ومشكلاتها في أفريقيا وآسيا، إلا أنه في حقيقة الأمر لم يكن كذلك. فمبدأ مونرو وسياسة العزلة الأمريكية لم يكن إلا بمثابة ستار دولاري أقامته أمريكا حول الأمريكتين جميعًا، وقد منع هذا الستار المنافسة المالية والقدرة الاستثمارية الأوروبية الغربية إلى حدود بعيدة من الدخول إلى أمريكا الوسطى والجنوبية، وجعلها حقلًا احتكاريًا مفتوحًا أمام الاستثمارات الأمريكية وحدها، فقد اشترت أمريكا الأراضي والمزارع، واحتكرت جانبًا كبيرًا من مقدرات الإنتاج الزراعي النقدي في كثير من دول أمريكا اللاتينية – الفواكه والبن والكاكاو والمطاط والسكر والكولا – وضمنت أمريكا لنفسها كافة الامتيازات في استغلال الثروات التعدينية في المكسيك وفنزويلا) البترول (وبيرو وشيلي) النحاس (وبوليفيا) القصدير، ولا تزال الاحتكارات الأمريكية قوية في أمريكا اللاتينية، إلى جانب المواصلات والنقل والتجارة، وذلك رغم المعارضة الثورية (كوبا) والقوية (شيلي) والسرية (بقية أمريكا اللاتينية) في هذا الميدان الاحتكاري.

وفي الحقيقة إذن لم يكن مبدأ مونرو طوال العشرينيات والثلاثينيات من هذا الأمريكي الواسع، وبعدما اتَّخَمت » بيتها «القرن سوى فترة تدعيم للإمبريالية في أمريكا برأس المال بدأت تنطلق في أخريات الثلاثينيات عبر الأطلنطي والباسيفيكي باحثة عن استثمارات واحتكارات جديدة في تايلاند وجنوب شرق آسيا وأستراليا، وفي الشرق الأوسط) البترول (وبدايات صغيرة في أفريقيا) المطاط والحديد في (ليبيريا)، لكن هذه الانطلاقة فاجأتها الحرب العالمية الثانية.

وقد ترتب على هزيمة ألمانيا واليابان، وخروج أوروبا مفلسة مخربة الفرصة الذهبية أمام رأس المال الأمريكي الأمريكي القوي، فقام بدور هائل في إعادة بناء اقتصاد أوروبا الغربية عامة، وألمانيا واليابان خاصة، وبذلك دخلت دخلت أمريكا شريكًا فعليًا في كثير من المؤسسات الصناعية الأوروبية واليابانية المزدهرة وأصبح لها – بالضرورة – اهتمامات أمن أكيدة في هذه المنطقة الصناعية من العالم، هذا بالإضافة إلى التغلغل الأمريكي الاقتصادي في أجزاء كثيرة من أفريقيا كوريث أو شريك لرأس المال الاستعماري القديم في الكنغو وجنوب أفريقيا والمستعمرات

[5] **محمد رياض**، مرجع سبق ذكره، ص18.

البرتغالية، وفي آسيا دخلت أمريكا بهذه الصفة في إندونيسيا والهند الصينية وغيرهما من الدول الآسيوية الجنوبية، فضلًا عن صراعات الاحتكارات الأمريكية مع الاحتكارات الأوروبية في إيران والخليج العربي ومناطق البترول في شمال أفريقيا.

صحيح أن هناك صراعات بين رأس المال الفرنسي والأمريكي، وصراعات أخرى أقل حدة بين رأس المال الألماني واليابابي المهجن بالأمريكي وبين رأس المال الأمريكي، إلا أن هذه التفصيلات لا تغير من الصورة العامة؛ فبروز المصالح الأمريكية في أوروبا وغيرها قد أدى إلى نبذ مبدأ مونرو تمامًا بعد أن استوفى أغراضه وأرسى قواعد الإمبريالية الأمريكية الحديثة في العالم.

وعلى هذا النحو تتغير نظرات وتحليلات كُتاب السياسية لموضوع العلاقات الأمريكية الأوروبية في فترة نصف قرن نتيجة لتغير أيديولوجي اقتصادي في البناء والتركيب السياسي الأمريكي.

خلاصة القول فإنه من الصعب استخراج قوانين أو مبادئ عامة في الجغرافيا السياسية أو العلوم السياسية يمكن تطبيقها في عدد من الموضوعات المختلفة؛ نظرًا للاختلاف الشديد بين المقومات البيئية الطبيعية والمزاج البشري والتراكيب الحضارية والاقتصادية وغير ذلك من عوامل تكوين الدولة، إلى جانب الانتماءات المختلفة للسلالة أو الحضارة أو الأيديولوجية[6].

ونتيجة لهذه الوظيفة المتميزة لمادة الجغرافية السياسية، فإن الأمر يقتضي أن يكون مجالها دراسة العالم كله والفكر الإنساني كله، فلا يجوز أن تركز دراستنا فقط على الدولة نفسها، بينما نهمل غيرها من الدول.

كما أنه لا يجب التركيز على دراسة نظرية سياسية بعينها، ونهمل بقية النظريات، التي تعالج هذا الموضوع الهام، فمثل هذا التحديد يعتبر سياسة وليس جغرافية سياسية[7].

---

[6] **محمد رياض**، مرجع سبق ذكره، ص20.

[7] **علي سالم حميدان الشواورة**، مرجع سبق ذكره، ص560.

**تعريفات الجغرافيا السياسية**

توجد تعريفات متغيرة للجغرافيا السياسية نوجزها على النحو التالي :

**التعريف الأول :**

هي العالم الذي يدرس الأرض بوصفها وطنا للإنسان فموضوع عمم الجغرافيا هي "الأرض" لا لذاتها، وإنما من حيث هي وطن "الإنسان" ومن ثم كان أهم تطبيق يدور حولهما البحث في الجغرافيا هما "الأرض" و"الإنسان"

**التعريف الثاني :**

يعريف "هارتس هورن Hartsharne" عام 1935 الجغرافيا السياسية على أنها علم دراسة الدولة كمساحة متغيرة بالنسبة لغيرها من المساحات المتميزة الأخرى[8] ثم يعود بعد ذلك هارتس هورن ليعرف الجغرافيا السياسية عام 1954 بأنها العالم الذي يهتم بدراسة التماثل أو التباينات في الشخصية السياسية للمساحات المختلفة، ويجب أن ينظر إليها عمى أنها أجزاء مترابطة في كل مركب، أقرب ما يكون إلى تماثلات وتباينات عامة[9].

**التعريف الثالث**

يعرف دوجلاس جاكسون W.A. Douglas Jaxkons" " عام 1964، إن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة "الظاهرات السياسية political Phenomena" في أبعادها المساحية Aerial context.

**التعريف الرابع :**

ما قدمته الأكاديمية للعلوم في واشنطن عام 1965 من أن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية.

**التعريف الخامس**

**علم دراسة الدول :** ومن التعريفات الأخرى أيضاً أن الجغرافيا السياسية تختص بدراسة الارتباط بين المساحات الأرضية والدولة الأرض الدولة) ثم بين الدولة وغيرها من الدول، وبالتالي ينصب هذا التعريف على

[8] *Richard Hartshorne, Recent Developments in Political -1geography American science Review. XX1X December, 1935, P. 957.*
[9] *Richard Hartshorne, Jams Preston political geography , in, Pol -2& Clarence Jones (eds) American Geography. Inventory & Press, 1954, P. 178.*

جغرافية الدول أو الوحدات السياسية)، وهناك تعريفا آخر ينص على أن الجغرافيا السياسية هي علم دراسة المناطق المنتظمة سياسيا، ومهمتها في ذلك هي التركيز عمى كل من هذه الوحدات المنتظمة سياسيا كوحدة قائمة بذاتها لها كيانها الخاص – وصفاتها المميزة لها–.

**التعريف السادس**

يركز على أن الجغرافيا السياسية هي دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظاهرات على سطح الأرض، وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب وجماعات، ويتوقف امتداد هذه الأقاليم وطبيعتها على تباين الظاهرات السياسية التي تسود العالم، ففي بعض جهات من العالم، نجد أن الأقاليم السياسية لها صفة الاستقرار النسبي لمدة زمنية طويلة، بينما نجدها في جهات أخرى من العالم يصيبها تغيرات سريعة وبدراسة الظاهرات السياسية نتاج البشر "وارتباطها بظاهرات سطح الأرض" نتاج الطبيعة "يمكن للباحث الجغرافي أن يحمل ويعمل الطرق المختلفة التي نظم بها الإنسان في هذه الأرض إلى أنماط سياسية[10].

**التعريف السابع**

ما قدمه كل من روجر كاسبيرسون وجوليان في سنة 1970، حيث ركزا على التيارات المساحية أو الأرضية أو بمعنى أدق وأبسط، التحميل المساحي للظاهرات السياسية The spatial analysis of politica phenomena وهو تعريف شامل يتسع لكثير من الموضوعات التي كانت لا تشملها الجغرافية السياسية من قبل الأسلوب التحميلي وربط الجغرافيا السياسية بمسار التيار الرئيسي للعلوم الإنسانية بحثا ونظرية، كما أن يركز الاهتمام على أهمية الجغرافيا في العلاقات الدولية. بل يمكن أن نقول أن هذا التعريف للجغرافيا السياسية قد وضع أرضية جغرافية لكل ما يطرأ على العلاقات الدولية من تغيير.

[10] **محمد عبد الغني سعود**، الجغرافيا والمشكلات الدولية، المكتبة النموذجية القاهرة،1977، ص2-3.

**التطور التاريخي للجغرافيا السياسية**

من المؤكد أن ظهور الجغرافيا السياسية كفرع من فروع الجغرافيا هو وليدة هذا القرن رغم أن تفاعل الإنسان السياسي مع بيئته عميق وقديم ومن ثم فإرهاصات أو ومضات الجغرافيا السياسية قد توجد في أعمال الكثير من المؤلفين القدماء مثل هيردوت وأفلاطون وأرسطو وجان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهم من الكتاب الذين احتوت أعمالهم على إشارات وملاحظات الجغرافيا السياسية غير أنه لا يوجد واحد منهم تناول الموضوع كفرع قائم بذاته[11].

**أولا: مرحلة العلاقات البيئية**

وفيها فسر العلماء القدامى السلوك البشري وعلاقته بظاهرات البيئة الطبيعية، فالذكاء والمهارة الفنية والروح كما يفسرها أرسطو طاليس (384-322 ق.م) لها علاقة وثيقة بنوع المناخ السائد. تناول أرسطو في كتابه (السياسة) الدولة المثالية وكيف ان الاعتبار السياسي يلعب دورا كبيرا في تحديد حجم السكان الأمثل للدولة المثالية من اجل تحقيق الرفاهية لكل فرد في المجتمع، فينبغي ان لا يكون عدد السكان كبيرا يصعب حكمة او صغيرا بحيث يُستضعف من قبل الدول الأخرى.

كما أشار إلى ضرورة ان الدولة ينبغي ان تكون في حماية قوية بحيث تؤمن على نفسها من الغزو الخارجي متخذا من اثنا عاصمة روما مثالاً التي كانت محمية بإحاطتها الجبال من كل جانب، كما ينبغي للدولة ان تكون لها لها إطلالة بحرية تضم ميناء بحري يفتح لها من خلاله أبواب التجارة الخارجية.

ومن رواد هذه المرحلة أيضا أفلاطون (428-347 ق.م) في كتابه (الجمهورية) بعض الموضوعات التي ترتبط بالجغرافية السياسية حيث كان يرى ان (مدينة الدولة) هي الشكل المناسب للسكان، وان نشأة الدولة وان وحدتها تتحقق من خلال ترابط سكانها وتجمعهم[12].

وقد برز من العرب العالم ابن خلدون (1382-1305) عندما تناول ما يربط بالجغرافية السياسية في كتابه (مقدمة ابن خلدون) حيث أشار إلى القبيلة والدولة والصراع بين البدو والحضر، كما ناقش نشأة الدولة وعوامل انهيارها واثر السلالة البشرية في تكوين الدولة.

وبمضي الزمن تطورت دراسة البيئة حتى تحولت تدريجيا إلى حتم جغرافي ينسب العلماء كل مظهر من مظاهر السلوك السياسي إلى اثر البيئة الطبيعة.

---

11 **يسري الجوهري**، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، (الإسكندرية: 1993)، ص9.

12 ) **علي أحمد هارون**، أسس اجغرافيا السياسية (القاهرة: دار الفكر العربي ط1، 1998)، ص14.

**ثانياً: مرحلة دراسة الوحدات القومية**

في هذه المرحلة تطورت الجغرافية السياسية إلى دراسة الأساس الجغرافي للدولة وقد تقدمت هذه الدراسة على يد العالم الجغرافي الألماني فريدرش راتزل، وما كتبه أرسطو طاليس وغيره من العلماء في العلاقة القائمة بين البيئة وبين الدولة كانت كتابات عامة، أما راتزل ومن جاء بعده فإليهم يرجع الفضل في تطوير هذه العلاقة في تصنيف الآثار التي تحدثها البيئة في قوة الدول.

وكان راتزل من أنصار الحتم الجغرافي وكان كتاباته السياسية تهتم بنوع خاص من نمو الدولة من خلال كتابه (الجغرافية السياسية) أوضح راتزل أن العوامل الجغرافية تتحكم في نمو الدولة وتكوينها وان حدود الدولة قابلة للنمو والزحزحة حتى بلغ حدودها الطبيعية، وتتعداها ان لم تجد مقاومة من دول الجوار وبذلك كانت بداية مفهوم أو نظرية المجال الحيوي (Lebensraum) من أراء العالم الجغرافي الألماني فريدرش راتزل[13]. الذي يرى في الدولة كائنًا حيًا تدفعه الضرورة للنمو عن طريق الحصول على الأعضاء التي تعوزه، حتى ولو دفعه هذا إلى استخدام القوة، وهذا الرأي هو نظرة بيولوجية بحتة للدولة. وراتزل أول من درس علاقات المكان place والموقع location, في كتابه (الجغرافية السياسية) دراسة أصولية للدول المختلفة، ولهذا السبب وحده يعد راتزل مؤسس الجغرافية السياسية عن جدارة.

**ثالثاً: مرحلة دراسة الأقاليم السياسية**

الدراسات التي وضعت في ميدان الجغرافية خلال السنوات الأولى من القرن العشرين لم تعن بالسياسة التي تطبقها الوحدات السياسية المختلفة التي يتألف منها لعالم ولا بوجهة نظرها في المشاكل السياسية. وقد بدا الجغرافيين السياسيون بدراسة المشاكل السياسية على نطاق أوسع دراسة تفصيلية على سبيل المثال ظهرت مجموعة من الكتب تعالج مشكلة الحدود بين الدول، وهذا واضح كذلك من الدور الذي ساهم به الجغرافيون السياسيون من خلال ما أبدوه من آراء في المناقشات التي دارت في مؤتمر الصلح بين الدول عقب الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وكان بمثابة تطبيق عملي لخبرتهم الجغرافية وتدريب لهم في الشؤون الدولية[14].

---

[13] **محمد عبد الغني سعودي**، الجغرافيا السياسية المعاصرة، (القاهرة: مكتبة الانجلوا المصرية، 2003)، ص2.

[14] **محمد متولي، محمود ابو العلا**، الجغرافيا السياسية، (القاهرة: مكتبة الانجلوا المصرية، 1977)،، ص 33.

**مناهج البحث في الجغرافيا السياسية**

تتعدد منهاج البحث المستخدمة في الجغرافية السياسية، ويتوقف ذلك على موضوع الدراسة هل هي دراسة للدولة أم مشكلة سياسية دولية أو محلية، أم دراسة للحدود السياسية ،أم دراسة أصولية للأقليات في العالم وغيرها من الموضوعات التي تعد ميادين لباحث الجغرافية السياسية.

وعليه يوجد في دراسة الجغرافية السياسية اتجاهان الأول: يعتمد في **الدراسات الأصولية** التي تبحث في مفاهيم وأسس الجغرافية السياسية وطرق البحث فيها وأهدافها حتى يمكن وضع قواعد خاصة بهذا العلم لتطبيقها بعد ذلك على دراسة الوحدات السياسية.

أما الاتجاه الثاني فيعتمد في البدء في **الدراسات الإقليمية** أي بدراسة الوحدات السياسية مباشرة من الوجهة السياسية، ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه في البدء بدراسة الوحدات السياسية حتى يمكن في النهاية وضع مفاهيم وقواعد عامة وأهداف لهذا العلم، ثم تطبيق هذه الأسس بعد ذلك في الدراسات الإقليمية ويدافع هذا الفريق عن هذا الاتجاه بالإشارة إلى أن البدء في الدراسات الأصولية أدى إلى وضع قواعد للجغرافية السياسية ليس لها معنى في الواقع ولا تنطبق عليه .

من خلال استعراض تطور علم الجغرافية يبدو أن هذا العلم كان يسير في الاتجاهين معاً أي دراسة أصولية وأخرى إقليمية في الوقت نفسه كما فعل كل من ويتر وهمبولت. وعلى سبيل المثال درس همبولت ظاهرة الحرارة في نفس الوقت الذي درس فيه المكسيك وكوبا . ولذلك يمكن للجغرافية السياسية ان تسير في الاتجاهين معاً.

ونذكر من مناهج الجغرافية السياسية المنهج التاريخي، والمنهج الإقليمي، ومنهج العالمية، والمنهج الوظيفي، والمنهج المورفولوجي، ومنهج جونز، ومنهج تحليل القوة.

## 1- المنهج التاريخي: The Historical Approach

الذي يدرس نمو الدولة وتطورها حتى بلغت مرحلة النضج السياسي الحالي لها، وتطور رسم حدودها السياسية، والجذور التاريخية لإحدى المشكلات التي تواجهها مثل مشكلة دارفور في السودان، ومشكلة كشمير، وأثر الاستعمار في كثير من دول العالم الثالث في قوة وضعف الدولة، فالتحليل التفصيلي لدولة مثل إسرائيل لابد له من تفسير لتطور هذه الدولة، وأثر هذا النمو على شكلها ووضعها السياسي الحالي، ولكن هذا المنهج يجب أن يتناوله باحث الجغرافية السياسية بشكل يخدم موضوع دراسته، ولا ينزلق وراء حجم ضخم من الأحداث التاريخية

تبعده عن موضوعه ويصبح في هذه الحالة كباحث في التاريخ السياسي، هذا فضلا على أن الجغرافي يجب ألا يخرج بإحكام عامة أو مبادئ نتيجة دراسة حالات خاصة[15].

كما أنه في الوقت الذي نستطيع فيه إدراك ما هو قائم الآن على أساس ما كان قائما في الماضي، فإنّ الدراسات السياسية التاريخية، تكون ذات قيمة كبيرة في تفسير أحداث التاريخ، ولكن الاعتماد الكلي على هذا المنهج، واتخاذه كدليل يبرز لنا الدور السياسي والنشاط الاقتصادي لدول العالم المعاصرة قد يكن عديم الجدوى، بل قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة[16].

## 2- المنهج الإقليمي: The Regional Approach

يقوم هذا المنهج على أساس دراسة العوامل الطبيعية والبشرية والإقتصادية ثم يضفي على هذه الدراسة طابعا سياسيا، وذلك بتناول التاريخ السياسي للدولة وتقسيماتها الإدارية ومشكلاتها وتحليل حدودها السياسية وعلاقاتها مع الدول الأخرى، وهو بذلك يشبه الجغرافية الإقليمية، فإن الدولة تعد إقليما سياسيا واضح الحدود.

وقد إتبع "بومان Bowman" هذا المنهج في كتابه "العالم الجديد The new world" وتبعه الكثيرون، ويبررون اتباعهم لهذا المنهج بأن دراسة الدولة تحتاج إلى معلومات جغرافية كثيرة، وهذا ما يوفره هذا المنهج، ولذلك فإن من يسلك هذا المنهج يقوم بعرض معلومات كثيرة بعضها له علاقة بموضوع الدراسة، والبعض الآخر ليست له صلة به.

ويعيب هذا المنهج كم المعلومات الكبير الذي يخشى معه على الباحث أن ينتهي به الأمر إلى وصف مجموعة من الدول وصفا إقليميا، والجغرافيا السياسية بهذا الشكل لن تكون لها شخصيتها المميزة. فعلى الباحث الجغرافي في هذا المجال أن يستفيد من هذا المنهج في إبراز المشكلة موضوع دراسته بتحليل المعلومات والبيانات المختلفة بطريقة "الجغرافي الإقليمي" الذي يختار ما يريده من الدراسة الإقليمية التي تفيد في فهم طبيعة المشكلة وأسبابها الجغرافية.

---

[15] **أمير حدادبور**، مناهج البحث في الجغرافيا السياسية، [http://www.geopolitics-hadad.blogfa.com/post/5]، (2012/05/7)،

[16] **علي سالم حميدان الشواورة**، الجغرافيا السياسية وتحالفاتها الدولية سياسيا وعسكريا واقتصاديا، (عمان: صفاء للنشر والتوزيع، ط1: 2018) ص 160

### 3- منهج النظم العالمية في التحليل: The world systems Analysis Approach

يتعلق هذا التحليل بالكيفية التي نتصور بها التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي لقد درج الباحثون على الخلط بين مصطلح "المجتمع" ومصطلح "البلدان" وبذلك خرجوا نتائج عن بعض المجتمعات ثم طبقوها على بعض البلدان، ومن ثم نتحدث عن بعض المجتمعات مثل المجتمع الفرنسي، والمجتمع الأمريكي، والمجتمع الصيني، والمجتمع المصري .. الخ ولما كان هناك أكثر من مائتي دولة في عالم اليوم، فإن هذا يعني أنه يتوجب على دارسي التغير الاجتماعي أن يتعاملوا مع ما يقارب على الأقل مائتي مجتمع. وهذا أثر مقبول في العلوم الاجتماعية التقليدية، ويمكن أن نسميه فرضية "تعددية المجتمعات" إلا أن "منهج النظم العالمية" والتحليلي يرفض تماما هذه النظرة بوصفها نقطة انطلاق تقودنا إلى تفهم حقيقي لعلمنا المعاصر.

ويقوم هذا المنهج بتحليل أبعاد المنظومة التاريخية، وديناميات الاقتصاد العالمي، والبنية المكانية للاقتصاد العالمي، والنطاق الجغرافي للنظام، والقوة السياسية في الاقتصاد العالمي، وطبيعة القوة (الأفراد – المؤسسات – الطبقيات – الشعوب).

### 4- المنهج الوظيفي: The Functiona Approach

يهدف إلى دراسة الدولة من حيث علاقاتها الخارجية والداخلية، وكيف يمكن للدولة أن تحافظ على كيانها الداخلي في ظل منظومة مجتمع دولي متكامل، وأثر العوامل الجغرافية كالمناخ، والتضاريس، والقوميات المتعددة، أو جماعات الشعوب على الأنشطة السياسية للدولة، وكذلك أثر المظاهر السياسية بدورها على العوامل غير السياسية كأنماط الاستقرار واستخدام الموارد وتطور شبكات النقل والاتصال، ونمو الخدمات والمرافق وغيرها، كما يدرس قدرة الدولة على التكيف والبقاء والنمو في ظل الظروف الأوضاع الخارجية حولها، ومشكلاته الإقليمية مع الدولة المجاورة.

من هنا يهدف هذا المنهج إلى التحليل السياسي للوحدة السياسية من خلال الوظائف الداخلية والخارجية التي تؤديها[17].

كما يهتم هذا المنهج بدراسة وظيفة منطقة ما أو إقليم ما كوحدة سياسية، وكل منطقة أو وحدة سياسية تتكون من عدة وحدات سياسية أصغر وخاضعة لسلطان الوحدة الكبرى، ولا بد أن تكون الأقسام السياسية الصغرى مرتبطة ارتباطًا قويًا بالدولة أكثر من ارتباطاتها ببعضها البعض أو بدولة خارجية، فلكي تقوم الدولة

[17] **أمير حدادبور**، مرجع سبق ذكره.

بوظائفها على الوجه الأكمل، فإنه يلزمها أن تكون الوحدة السياسية لكل أقسام الدولة واضحة وقوية ومتناسقة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والإستراتيجية، وفي علاقة الدولة ككل بالدول الخارجية.

وعلى هذا فالمنهج الوظيفي يركز على دراسة نوعين من القوى المركزية للدولة، هي:

### 1. قوى الطرد المركزية

التي تؤدي إلى ضعف معين فيما يختص بالمساحة والمكان أي تعمل على عدم ترابط أجزاء الدولة مع بعضها وتشمل مكونات هذه القوى على الحواجز الطبيعية التي تعرقل اتصال حركة الإنسان ونشاطه علما بأنه قد تغلب على كثير من هذه الحواجز عن طريق وسائل النقل والمواصلات الحديثة، وهناك فواصل بشرية والاختلاف مع الدول في العلاقات الخارجية وتباين خصائص السكان من مكان لآخر واختلاف المصالح الاقتصادية والاتجاهات السياسية .

### 2. قوى الجذب المركزية

وهي تعمل على ترابط أجزاء الدولة وتماسكها أي تسير في اتجاه معاكس للقوى السابقة، وتعمل على تغلب على الآثار المناقضة لها وتشمل مكونات هذه القوة على الرغبة المشتركة في تكوين دولة لتوفير مقومات ايجابية لبناء الدولة.

إن وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية هي الإبقاء على ميزان تجاري لصالح الدولة وصالح المنتجات الوطنية، ولهذا تفرض كل دولة قوانينها الخاصة على التجارة الخارجية، وتشتمل هذه القوانين على القواعد الجمركية، والمساعدات التي تُقدَّم من أجل تشجيع صادرات معينة، والتشريعات التي تمنع دخول أو خروج سلع معينة، وهذه القوانين عامة ترمز إلى وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية.

فمثلًا تقود رغبة بريطانيا في تسويق سلعها – وخاصة السيارات والكيميائيات إلى أوروبا الغربية – إلى دخول السوق الأوروبية المشتركة، برغم أن ذلك يؤدي إلى إضعاف علاقات بريطانيا التجارية مع الولايات المتحدة، ويجعلها خاضعة لقوانين الائتلاف الأوروبي الاقتصادي أكثر من خضوعها لمصالحها الخاصة، ولكن يبدو أن العلاقات التجارية مع أوروبا الغربية – بحكم القرب المكاني والكثافة السكانية – أحسن لبريطانيا من مجرد محافظتها على تجارتها الأمريكية.

## 5- منهج جونز ونظرية المجال الوحيد: "The unified Theory

**. منهج نظرية جونز**

أما المنهج البديل الذي قدمه "جونز Jones" في شكل نظرية "الأرض المتحدة Unified field theory" هنا ينظر إلى مظهر التنظيم السياسي للمنطقة على أنه حصيلة من المراحل المتداخلة والممثلة في نمو فكرة ذاتية "Initial idea" لخلق قرار سياسي "Political decision" والذي يمثل بدوره حركة "Movement" تؤثر في المنطقة أو الحقل "field" والتي في داخلها تنشأ المنطقة السياسية.

وقد أوضح جونز في مثاله عن ليبيريا تطبيق هذه النظرية، كما أن تطبيقها على بنغلاديش قد يؤيدها.

| | ليبيريا | بنغلاديش |
|---|---|---|
| الفكرة Idea | إلغاء الرقيق | التمييز ضد سكان شرق باكستان وذلك عن طريق الحكومة المتميزة في باكستان الغربية |
| القرار Decision | المجتمعات المستعمرة تبحث عن مكان الرقيق | برامج الشيخ مجيب الرحمن للمساواة |
| الحركة Movement | التخلص من الرق | ثورة مسلحة في باكستان – هروب اللاجئين إلى الهند – تدخل الجيش الهندي |
| الحقل Field | غرب إفريقيا | باكستان الشرقية |
| المنطقة Area | دولة ليبيريا | دولة مستقلة في بنغلاديش |

**أي أن هذا المنهج (جونز) يركز على خمس حلقات متسلسلة هي**

**الفكرة ← القرار ← الحركة ← الحقل(المجال) ← المنطقة السياسية او الوحدة السياسية (الدولة)**

## 6- المنهج المورفولوجي: The Morphological Approach

يدرس هذا المنهج مشكلات الدولة السياسية من حيث الشكل بحيث تنطوي الدراسة على مجموعة من العناصر الجغرافية تنتظم تحت عنوانين رئيسيين هما النمط والقالب، والتركيب أو البناء.

وتشير الدراسة النمطية إلى الترتيبات والتنظيمات التي يكوِّنها الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكوِّن الدولة، وإلى الارتباطات السياسية للدولة ككل في التكتلات السياسية الإقليمية من ناحية، والاتجاهات والتحالفات العالمية من ناحية ثانية.

أما التركيب أو البناء فإنه يُشير إلى المظاهر المكانية التي تشترك فيها الوحدات السياسية مثل مراكز الثقل السكانية والاقتصادية داخل الدولة والعاصمة، ومكونات الدولة والحدود السياسية ومشكلات خاصة بالدولة كخطط التنمية ومشكلات السكان والاقتصاد والأقليات، وتدرس هذه العناصر أيضًا على مستوى الدراسة المقارنة بين الدول المختلفة.

ومن الأمثلة على الدراسة السياسية على ضوء المنهج المورفولوجي نمط الدولة الإيطالية، فموقع إيطاليا يمكن أن يُدرس داخل تنظيم إقليمي أوسع هو الاتحاد الأوروبي الاقتصادي، فلقد كسبت إيطاليا كثيرًا نتيجة عضويتها للسوق الأوروبية المشتركة، مثلًا صناعة الصلب في شمال إيطاليا ربحت مميزات كثيرة من بينها تخفيض أسعار النقل للحديد الخردة على السكك الحديدية من فرنسا إلى تورينو.

وموقع إيطاليا كشبه جزيرة طويلة تمتد داخل البحر المتوسط قد جعلها تنتمي إلى حلف الأطلنطي كوسيلة من وسائل الدفاع المشترك، وترتب على ذلك بروز مهمة وأهمية إيطاليا عندما اعتُبِرت كقاعدة وركيزة لأساطيل الحلف في البحر المتوسط، وقد كان لانسحاب فرنسا من القيادة العسكرية لهذا الحلف ضعف في القوى البحرية في هذا البحر، وزاد من أعباء إيطاليا البحرية، وفي مقابل ذلك أصبح الأسطول الإيطالي يحظى بنصيب كبير من الدعم والعتاد والتدريب داخل الحلف.

هذا فيما يختص بالدراسة النمطية لإيطاليا، ومن بين مظاهر البناء والتركيب الجيوبوليتيكي في إيطاليا نجد المشكلات التالية...

## 1- مناطق التركيز السكاني والاقتصادي

يتركز في حوض نهر البو في شمال إيطاليا:

أ-الصناعة .

ب -معظم مناطق الإنتاج الزراعي

ج- نسبة لا بأس بها من السكان مع كثافة سكانية عالية

ولقد كان لوقوع هذا الحوض على أطراف الألب أثره في حصول الإقليم ككل على مصدر اقتصادي للطاقة المولدة من المساقط المائية والسدود، وفي هذا يجب أن نأخذ في الاعتبار فقر إيطاليا الطبيعي في مصادر الفحم الفحم الحجري بأنواعه، وإلى جانب ذلك نجد أن حوض البو يرتبط بواسطة مجموعة من الممرات الطبيعية والأنفاق الاصطناعية بقلب أوروبا وشمالها عبر جبال الألب، ومن ثم كان لهذا أثره الواضح في سهولة الاتصال والتجارة مع شمال وغرب أوروبا، وعلى هذا فإن مجموعة من الظروف الطبيعية المرتبطة بالموقع وعلاقات المكان والمناخ الملائم والتربة الفيضية والمساقط المائية قد أدت إلى أن يصبح شمال إيطاليا عامة مركز الثقل الإنتاجي الزراعي والصناعي والتجاري والسكاني والحضاري، وذلك على عكس بقية إيطاليا التي تتكون من عدة أحواض نهرية صغيرة تمثل جيوبًا تمتد في وسط وحول سلسلة جبال الأبنين فضلًا عن المناخ غير المنتظم وقلة المياه لمدة طويلة خلال الصيف.

وبطبيعة الحال تزداد الحالة سوءًا كلما توغلنا جنوبًا في شبه الجزيرة الإيطالية حتى نصل إلى أسوأ الظروف – بالنسبة لإيطاليا– في أقصى الجنوب وصقلية.

**2– العاصمة**

روما مدينة كبيرة ذات تاريخ طويل، لكنها اليوم تقع بعيدة عن القلب الاقتصادي والسكاني لإيطاليا، وفضلًا عن ذلك فإنه لا يوجد في إقليم روما المحيط بها أي مصدر من مصادر العمالة الصناعية؛ ولهذا فإن الحياة الاقتصادية في روما تقوم على العمالة الحكومية والإدارية والسياحة وصناعة السينما، وعدد من الصناعات الاستهلاكية كالملابس والأزياء والأغذية.

وقد ترتب على عدم وجود العمالة الصناعية ضعف بارز في الانتماءات السياسية اليسارية عامة في منطقة روما، هذا إلى جانب وجود دولة الفاتيكان التي تؤثر – بطريقة أو أخرى – على تدعيم الأجنحة السياسية المعادية لليسار الإيطالي، وترتب على هذا أيضًا أن منطقة روما أهدأ كثيرًا من مناطق الشمال الصناعية اليسارية، ومن مناطق الجنوب الكثيرة القلاقل بسبب الفقر الذي يؤدي بالسكان إلى التطرف الأيديولوجي بين أقصى اليسار وأقصى اليمين.

**3. الحدود الإيطالية**

لقد ظلت حدود إيطاليا الشمالية مصدرًا من مصادر عدم الاستقرار السياسي المستمر؛ مما كان يؤدي إلى تذبذب خط الحدود، وبعد الحرب العالمية الثانية كان أكبر تعديل في حدود إيطاليا هو ذلك الذي انتاب المنطقة الشمالية الشرقية حينما أعطيت يوغسلافيا شبه جزيرة إستريا وميناء أحرا في تريستا منذ عام 1953 وفي منطقة الحدود الفرنسية الإيطالية عدلت الحدود في مساحات ضيقة لصالح فرنسا، وكانت المناطق التي انتابها التعديل هي :

ممر سان برنار الصغير الذي يشرف على طريق بريانسون–مودانا، هضبة مون كنيس التي تشرف على تورينو وتمدها وتمدها بالطاقة المائية، ومنطقة تند بريجا التي تمد محطاتها المائية السكك الحديدية الإيطالية بالطاقة الكهربائية في منطقة منطقة ليجوريا والبيدمونت الجنوبية.

وكل هذه المناطق في الواقع كانت المراكز التي هاجمت منها القوات الفاشية الإيطالية جنوب فرنسا خلال بدايات الحرب الثانية، ومن ثم فإن استيلاء فرنسا عليها كان وسيلة من وسائل تأمين حدودها استراتيجيًا.

وأخيرًا فإن مشكلة التيرول الإيطالي – وخاصة ألت أديجو – لا تزال تشكل مصدرًا من مصادر القلق السياسي بين النمسا وإيطاليا نتيجة وجود عدد كبير من النمساويين في التيرول الذي ضُم لإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى.

### 4– مشكلات جنوب إيطاليا

سبق أن ذكرنا أن جنوب إيطاليا يمثل منطقة ضعف اقتصادي وتخلف اجتماعي بالنسبة لشمال إيطاليا، وذلك بالرغم من وجود بعض المشروعات الصناعية التي تقيمها الحكومة في الجنوب لتحسين أحواله الاقتصادية – وهي مشروعات غير مربحة كثيرًا إذا نظرنا إليها من ناحية الأماكن الصناعية المثلى – إلا أن أهم مورد اقتصادي للجنوب يتمثل تصدير الأيدي العاملة إلى شمال إيطاليا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، وينظر كثير من زعماء الجنوب بعين السخط على شمال إيطاليا الذي يحظى بالنصيب الأوفر من الاستثمارات الصناعية والتجارية.

وعلى هذا النحو كان لشكل الدولة وبنائها المرتبط بعلاقات المكان والظروف الطبيعية المختلفة أثره في هذا التركيب غير المتكافئ بين الشمال والجنوب.

### 7– المنهج الوصفي: The landscape Approach

يهتم هذا المنهج بدراسة المسرح السياسي للدولة، من حيث الموقع الجغرافي، والمساحة، الشكل، ونواة الدولة وقلبها، والأقسام السياسية بها، والشكل الداخلي وصف السلالات واللغة، والدين، الأجناس، والأحزاب السياسية وميولها والتمثيل النيابي، والحقوق المدنية، كما تدريس العناصر الخارجية (وصف الحدود السياسية وتطورها وتركيبها ومشكلاتها وشكلها العام وكذلك شكل الدولة ووصف علاقاتها الدولية الأخرى وكذلك وصف للمجتمع البشري بتركيباته المتعددة، والأسلوب الاقتصادي الذي تتبعه الدولة وأثره في قوتها وضعفها[18].

[18] **أمير حدادبور**، مرجع سبق ذكره.

## 8- منهج تحليل القوة: The analysis Approach

إن تحليل القوى السياسية هو منهج يستخدمه الجغرافيون وغير الجغرافيين من دارسي الموضوع السياسي، بل إن بعضهم يعتبر الجغرافيا أحد مصادر القوى في العلاقات الدولية، ومثل هذا المنهج - على سبيل المثال - يقسِّم القوى داخل الدولة إلى خمسة مكونات هي :الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش، ويحدد أصحاب هذا التقسيم المكون الجغرافي بأنه يشتمل على : (01) الموقع (02) الحجم (03) الشكل الذي تتخذه تتخذه مساحة الدولة (04) مدى ما تقدمه المشتملات الثلاثة السابقة من بعد أو قرب من عزلة أو اتصال بالمجتمع العالمي (05) درجة خصب التربة ونسبة الصالح منها للزراعة والإنتاج الزراعي (06) تأثير المناخ على الإنتاج الزراعي العام وعلى صلابة وطاقة الناس (07) وأخيرًا احتياطي الموارد الطبيعية في الدولة.

لكن هذا يمثل بدون شك وجهة نظر ضيقة للجغرافيا؛ لأن الجغرافيين عادة لا ينظرون إلى العامل الجغرافي كعنصر محدد لقوة الدولة، فالمنهج الجغرافي المتكامل في الجغرافيا السياسية يقيم العناصر الجغرافية بالارتباط بالظاهرات السياسية البارزة، وفيما يلي قائمة من العناصر الجغرافية المتكاملة:

**البيئة الطبيعية:**

وتدخل فيها عدة عناصر جغرافية متكاملة مع بعضها، على رأسها أشكال السطح، المناخ، التربة، النبات الطبيعي، المجاري المائية والبحيرات ... إلخ.

**الحركة والانتقال:**

ويدخل فيها اتجاه حركة النقل للبضائع والأشخاص والتيارات الفكرية.

**المواد الخام والسلع المصنعة ونصف المصنعة:**

وتشتمل على المواد والسلع المنتجة فعلًا بالإضافة إلى تلك المرتقب حدوثها في المستقبل - الكشوف عن المعادن، الأبحاث الزراعية والصناعية، التوسع والتخطيط الاقتصادي عامة.

**السكان:**

دراسة ديموغرافية شاملة بالإضافة إلى مميزات الشعب النوعية والأيديولوجية.

**ا لتركيب السياسي:**

ويشتمل على دراسة نظم وأشكال الإدارة وأهداف الحكم ومُثُله الفعلية، وليست مجرد الأشياء النظرية والعلاقات السياسية الداخلية والخارجية[19].

ويفضل هذا المنهج غير المشتغلين بالدراسات الجغرافية، ممن ينظرون إلى الجغرافيا كعامل من العوامل العديدة التي تسهم في تحديد الكيان السياسي للدولة وهؤلاء يؤمنون بأن كيان الدولة يرتكز على خمسة عناصر يكمل بعضها البعض الآخر وهي: العنصر الجغرافي – العنصر الاقتصادي – العنصر السياسي – العنصر الاجتماعي – العنصر الاستراتيجي.

ويشمل العنصر الجغرافي موقع الدولة وشكلها وحجمها، كما يتضمن مدى اتصال الدولة بغيرها من دول العالم أو انعزالها عنها. كما يشمل مدى صلاحية أراضي الدولة للانتاج الزراعي أو عجزها عنه. ويتضمن أثر المناخ في خصوبة الأرض، وكذلك أثره في نشاط السكان وصلابتهم. كما يشمل الموارد الطبيعية التي وهبهاالله سبحانه وتعالى لهذه الدولة[20].

ويعترض المنهج التحليلي إلى صعوبات منها مشكلة انتقاء المعلومات اللازمة من خضم المعرفة الجغرافية ويتلو هذه الصعوبة تعقيد عملية تقييم هذه المعلومات المنتقاة، وانه من الخطأ سرد معلومات ليس لها علاقة ألبته بالموضوع قيد البحث ومن الخطأ أيضا حذف معلومات لها صلة وثيقة بموضوع البحث.

وعليه فإن هذا لا يمثل في نظر الجغرافي منهجا كاملا لأن الجغرافيين لا يميلون إلى عزل الجغرافية كعامل من العوامل التي تؤثر في تقدير قوة الدولة، وإنما سبيلهم إلى ذلك هو تحديد كل عنصر من عناصر تقويم الدولة، ثم الربط بينه وبين الظاهرات الطبيعية للبيئة[21].

**علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الأخرى**

**1. علاقة الجغرافيا السياسية بفروع الجغرافية**

تحتاج الجغرافيا السياسية إلى معرفة بالجغرافيا الطبيعية والثروات الاقتصادية في باطن الأرض وموارد المياه وأهمية ذلك في النواحي الإستراتيجية والاقتصادية

---

[19] **محمد رياض**، مرجع سبق ذكره، ص22.

[20] **علي سالم حميدان الشواورة**، مرجع سبق ذكره، ص158.

[21] المرجع نفسه، ص157، 158.

## 2. علاقة الجغرافية السياسية بعلم السياسة :

تهتم كل من الجغرافيا السياسية، والعلوم السياسية بدراسة الأحداث والعلوم المؤثرة على الدولة. غير أنهما يختلفان في وجهة النظر والزاوية التي من خلالها، يمكن النظر إلى تلك الظروف وتحليلها. حيث :

- يبحث علم السياسة في النظريات التي تبنى عليها السياسات الخارجية والداخلية للدولة
- فعلم السياسة يدرس الظواهر السياسية للإنسان والمجتمعات
- الجغرافيا السياسية تفسر هذه الظواهر في ضوء المؤثرات الجغرافية
- تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة التنظيمات السياسية وبناء هذه السياسات في الدولة له دور كبير في تكوين الأنماط الجغرافية للعلاقات السياسية.
- كما تعالج التأثير المباشر وغير المباشر للقرارات والأحداث السياسية لمؤسسات الدولة المختارة على السطح الجغرافي الطبيعي والبشري.لقد أدت قرارات الحلفاء بعيد الحرب الكونية الثانية إلى إختفاء إمبراطوريات دول المحور كاليابان وألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية. وانفصلت عنها بالتالي كل المستعمرات والأراضي التي كانت خاضعة لها قبل تلك الحرب العالمية[22].

## 3. علاقتها بالتاريخ

- يرجع الجغرافي السياسي لى التاريخ لمساعدته في تفسير المشكلات السياسية ذات الأبعاد الجغرافية السائدة في وقتنا الحالي. حيث توجد علاقة بين الجغرافية السياسية وعلم التاريخ لأن تاريخ الدولة أو تاريخ المنطقة يلقي الضوء على الأسس التاريخية لبعض المشكلات التي تواجهها الدولة، مثل مشكلة فلسطين
- لابد من أن تستشهد الجغرافيا السياسية بصفحات التاريخ وأحداثه في صياغة المبادئ ووضع الأسس لتفسير المشكلات الجارية وتحليلها.

## 4. علاقتها بعلم العلاقات الدولية:

تدرس كل من الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية السياسات الخارجية للدول وطرق الارتباط والتنظيم بين الدول والوحدات السياسية. كما ت درس المنظمات الدولية والإقليمية والمعاهدات والمؤتمرات الدولية وعناصر توازن القوى والإستراتيجية العسكرية وكثيرا ما يصعب تفسير كثير من العلاقات الدولية دون الرجوع الى

[22] المرجع نفسه، ص80،81.

الظروف الجغرافية. فكثيرا ما تتوتر العلاقات السياسية بين الدول نتيجة مشاكل حدودية، أو بسبب نزاع على الصادر والثروات عبر الحدود. وقد تزدهر العلاقات السياسية بين الدول بسبب الاستغلال المشترك لمياه نهر حدودي، أو نتيجة للتعاون في مجال الاستثمار الامثل لنطاقات المياه الإقليمية المتجاورة[23].

## 5. علاقتها بعلم السكان

ترتبط الجغرافيا السياسية بدراسة علم الديموغرافيا أو السكان من زاوية دراسة سكان الدولة وحركتهم على الأرض لمعرفة الكثير من الحقائق والمعلومات

لذلك لفهم أوضاع الدولة ومشكلاتها ينبغي معرفة كل ما يرتبط بسكان الدولة من إحصاءات حيوية (مواليد، وفيات، الزواج ،الطلاق) ونمو السكان، والتركيب العمري والنوعي لهم.

[23] **قاسم الدويكات**، الجغرافيا السياسية، (عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2011) ص22-23.

## القسم الثاني

## تطور الفكر الجيوبوليتيكي وعوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية

**تطور الفكر الجيوبولتيكي :**

أول من اهتم من المحدثين بهذا الموضوع هو الفيلسوف الالماني "إيمانويل كانت" فقد عالج هذا الموضوع برؤيا " الدولة العالمية " والتي تجلت له كأمر قائم على طبيعة الاشياء ، مستندا على الامور التالية:

**أولا** . أن الطبيعة قد حبت الإنسان بإمكانية السكن والعيش فيكل اجزاء العالم.

**ثانيا** . إن الطبيعة قد بعثرت الإنسان نتيجة استمرار الحروب مما ادى إلى سكن الناس في معظم الجهات القابلة للسكن.

**ثالثا** . إن العاملين السابقين معا قد أجبرا الانسان على ان ينهي حروبه دوما بعقد صلح وإقامة السلام .

كما رأى كانت في رغبة الدول الأوروبية إخضاع بعضها البعض السبب للحروب الدائمة فيما بينها. وبالتالي فإيجاد إتحاد أوروبي من دول مستقلة حرة أمر يمكن أن يؤدي إلى السلام في العالم، على إعتبار أن أوروبا أيام " كانت " كانت تسيطر على أقدار العالم السياسية.

فبالنسبة للعامل الأول فالواقع أن الطبيعة لم تحب الإنسان بإمكانية السكن والعيش في كل أجزاء العالم، بل بل تعاطيه الجدلي معها( عكس رؤيا الحتمية الجغرافية) مكنه، عبر تطور طريقة إنتاج الخيرات المادية، ومع الزمن ، من السكن والعيش في كل أجزاء العالم، وحتى تقريبا، والتي أصبحت شبه منتوج اجتماعي من جراء تحولها من وسط طبيعي على وسط جغرافي.

هذا ويبدو لنا العامل الثاني وخصوصا في عبارة " ... مما أدى إلى سكن الناس في معظم الجهات القابلة للسكن " ، حيث التخصيص، تناقضا مع العامل الأول، حيث الإطلاق الذي انتقدنا.

أما العامل الثالث فلا نرى فيه حتمية الارتباط التي رآها "كانت" بالعاملين الأول والثاني والمؤدية إلى الصلح والسلام. نقول هذا سيما وان الحروب تاريخيا بقيت مستمرة بعد " كانت" ولاتزال حتى اليوم وإن تحولت إلى محلية أو إقليمية ولم تعد عالمية من جراء توازن الرعب وخصوصا النووي.

على أن مؤسسي الجغرافيا الحديثة لم يكونوا من مؤيدي آراء "كانت" وأكدوا على مفهوم الاقليمية المرتبطة بالأنماط أو الأشكال الاقليمية. فقد أصبحت هذه الأفكار الاقليمية الأساس الذي قامت عليه الجيوبولتيكا في التاريخ الحديث.

وتقوم هذه الأشكال الاقليمية على أشكال توزيعات اليابس والماء وخطوط فصل هذه التوزيعات فيما بينها. فمثلا ترى إحدى هذه الأفكار الجيوبوليتيكية أنه يتوجب التركيز على الكتلة القارية المؤلفة من اوروبا وآسيا وآسيا وإفريقيا معا، حيث يوجد 56 % من مجموع مساحة اليابس العالمي و84 % من السكان. وهذه الكتلة القارية الكبيرة والمؤلفة في واقع الحال من القارات الثلاث المذكورة . أوروبا وآسيا وإفريقيا . كما رأينا محاطة بمسطحات مائية هائلة تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة اليابس . وهذه هي فكرة " الجزيرة العالمية"، التي قال بها مكندر، وهي ترتبط بأكبر مساحة من الأرض اليابسة التي تشكل مركز ثقلها.

في حين ترى أفكار جيوبوليتيكية أخرى التركيز على النصف الشمالي من الكرة الأرضية، حيث أوراسيا وشمال إفريقيا وأمريكا الشمالية والوسطى، والتي تشكل 60 % من مساحة اليابس العالمي و40 % من السكان. ومحور هذه الفكرة الجيوبوليتيكية هو مسطحات الماء والهواء التي تربط أوروآسيا بأمريكا.

بالإضافة إلى ما ذكرنا هناك الأفكار الجيوبوليتيكية التي تركز على المحيط الأطلسي الرابط بين الأمريكيتين وأوربا وإفريقيا معا. فهذه القارات الأربع والمحيط الذي يربط بينها تشكل التكتل الأرضي ذا الأهمية في العالم، استنادا إلى كثافة العلاقات التجارية وخطوط المواصلات لبحرية والجوية المركزة في المحيط الأطلسي بالمقارنة مع بقية المحيطات[24].

وقد تمخضت عن هذه الأفكار الجيوبوليتيكية الحديثة نظريات استراتيجية متباينة. فاستراتيجية الجزيرة العالمية، تؤكد على أن من يحكم قلب أوروآسيا قد يحكم العالم.

ويرتبط بالجزيرة العالمية كفكرة جيوبوليتيكية نظرية استراتيجية أخرى مغايرة تماما لفكرة قلب العالم. تلك تلك هي الاستراتيجية المتعلقة بالتحكم في أطراف الجزيرة العالمية، والمتمثلة في أشباه الجزر الضخمة حول أوراسيا، أوراسيا، ومنها: أوروبا كشبه جزيرة لآسيا والشرق الأوسط والهند وجنوب شرقي آسيا. وتقول هذه النظرية إن من يحكم هذه الأطراف قد يحكم العالم[25].

---

[24] **عاطف علبي**، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية والجيوبوليتيكا، (ط1، القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989) ص322، 324.

[25] **علي سالم حميدان الشواورة**، مرجع سبق ذكره، ص208.

**أولا : المدرسة الألمانية**

لقد وضع العلماء الألمان قواعد الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا أمثال إيمانويل كانت والذي يعتبر بحق أبو الجغرافية السياسية، بل مؤسس الجغرافية الحديثة، وكذلك منهم الباحث هنريك فون تريسك الذي نادى بتوسع رقعة الدولة من خلل الفتح العسكري. وهو أول من استخدم مصطلح المجال الحيوي وقد أكد راتزل على وجود روابط قوية بين القوى القارية والقوى السياسية. وعليه ، فإن بداية مفهوم القوى القارية يقترن بآراء راتزل وكلين وكارل هاوسهوفر[26].

## 1 – فرردريك راتزل: ( 1844 . 1904)

يعتبر من مؤسسي الجغرافيا السياسية إذ ألف أول كتاب منهجي في الجغرافيا السياسية الحديثة إذ اعتبر (الجغرافيا السياسية جزء لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافي) ويعتقد أن المجال الأرضي يمثل قوة سياسية وينظر أن الدولة مثل الكائن الحي يمر بعدة مراحل فوضع (نظرية الدولة العضوية والحدود الدينامكية) وأهم أفكاره :

- أن رقعة الدولة تنمو بنمو الثقافة والحضارة، فكلما أنتشر السكان وحملوا طابع خاص للثقافة فأن الأرض الجديدة التي يمثلها هؤلاء تزيد في مساحة الدولة.
- أن نمو الدولة لمختلف مظاهر نمو سكانها، ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة في التوسع وبذلك يسلم بأنه راية الدولة تتبع التوسع التجاري.
- أن نمو الدولة يستمر حتى يصل الى مرحلة الضم بإضافة وحدات صغرى إليها والأرض ومن عليها من السكان يجب أن تميزها عن بعضها البعض إذا أراد إتمام عملية الضم.
- حدود أي دولة هي العضو الحي المغلق لها والحدود تعني مدى سلامتها ونموها.
- أن الدولة في نموها تسعى لامتصاص وضم الأجزاء ذات القيمة السياسية كالسهول الأنهار أو المناطق الساحلية أو الغنية بالثروات المعدنية.
- أن الدافع الأول للتوسع في الأراضي يأتي من الدول الكبرى ذات الثقافة حيث تحمل أفكارها الى الجماعات البدائية.
- أن الميل العام للتوسع والضم ينتقل من دولة الى أخرى ثم يتزايد ويشتد على أن الشهية تزداد نتيجة تناولها الطعام.

[26] المرجع نفسه، ص209.

وقد عدل راتزل في الفرضية السابقة بتوسيعها أكثر، فقال إن هذا الكوكب الصغير لا يتسع إلا لدولة عظيمة واحدة. وذكر إن استغلال المساحات الشاسعة سوف تكون أهم ظاهرة سياسية في القرن العشرين الماضي. وأكد أن التاريخ سوف تتحكم فيه الدول الكبيرة المساحة كروسيا في أوراسيا والولايات المتحدة في أمريكا الشماالية.

لكن لابد من القول، إن المساحة لا تعد عاملا مجردا قدرا على الفعل لوحده دون غيره من العوامل الأخرى[27].

إن راتزل يرى في الدولة كائنًا حيًا تدفعه الضرورة للنمو عن طريق الحصول على الأعضاء التي تعوزه، حتى ولو دفعه هذا إلى استخدام القوة، وهذا الرأي هو نظرة بيولوجية بحتة للدولة.

وفي كتابه "الجغرافيا السياسية" كان فريدريك راتزل أول من درس علاقات المكان والموقع Raum, Lage دراسة أصولية للدول المختلفة، ولهذا السبب وحده يعد راتزل مؤسس الجغرافيا السياسية عن جدارة.

ولقد كان راتزل يكتب في أواخر القرن الماضي متأثرًا بالجو العلمي العام المشحون بكل ثقل النظرية التطورية في العلوم الطبيعية، ولهذا نراه ينظر إلى الجغرافيا السياسية على أنها فرع من فروع العلوم الطبيعية، ونراه يؤسس فكرة المكان على أنها عنصر مؤثر ومتأثر في ذات الوقت بالصفات السياسية للجماعة أو الجماعات التي تسكن المكان، وأما الموقع فإنه يراه العنصر الذي يلون المكان بصبغة تجعله دائم الاختلاف عن غيره من الأماكن، ومن ثم يصبغ الدولة بصبغة مغايرة لغيرها من الدول.

ولا شك أن أفكار راتزل التطورية قد ظهرت بوضوح في القوانين السبعة التي سبق ذكرها، والتي تحدد الدول في أماكنها ومواقع هذه الأماكن، ومصدر هذه القوانين التطورية في آراء راتزل نابع من اعتقاده أن الدولة كائن عضوي :هي كينونة بيولوجية جذورها في الأرض، وكينونة معنوية وخلقية مستمدة من ارتباط الإنسان بأرض يعمل فيها ويتغذى على مصادرها ويحتاج إلى حمايتها وحماية حياته وعلى العموم فإن قوانين راتزل السبعة كانت أساسًا قوانين خاصة بالمكان والموقع، فنشاطات الإنسان وصفاته وكثافة السكان في الدولة ليست – في نظره – سوى نتاج الموقع والحجم والبيئة الطبيعية والحدود، وفوق كل هذا نتاج المكان.

وقد أعطى راتزل للحدود السياسية أهمية خاصة معتبرًا إياها العضو الخارجي للدولة "كالجلد بالنسبة لجسم الأحياء" وهي بذلك تعطي للباحث الدليل على مراحل نمو الدولة أو ذبولها وقوتها أو ضعفها.

[27] المرجع نفسه، ص210.

ولعل من أهم ما أعطاه لنا راتزل من تراث هو تلك الرابطة التي أوجدها بين المساحات القارية الكبيرة للدولة وبين القوة السياسية، ففي رأيه أن المسطح الكبير – المكان – هو طاقة سياسية يمكن أن تظهر وتبرز مع حسن استخدامها، ولقد كان راتزل متأثرًا بشدة في ذلك من مثال حي : نمو الولايات المتحدة كقوة كبيرة داخل إطار من "المكان" الكبير، وكان بذلك يشعر أن دور أوروبا سوف يتضاءل، وأن تاريخ السياسة العالمية سوف تسيطر عليه في القرن العشرين الدول العملاقة المساحة التي تحتل مكانًا كبيرًا من القارات مثل أمريكا وروسيا وأستراليا.

بعد راتزل تعرضت الجغرافيا السياسية للكثير من النقد والجدل حول الموضوع والمنهج، ورفض عدد من الأساتذة أن تصبح الجغرافيا السياسية جزءًا من الدراسة الجغرافية بقدر كونها ملحقًا من ملاحق دراسة الأرض، وعلى الرغم من أن فريدريك راتزل جغرافي ألماني إلا أن الجغرافيا السياسية لم تجد بين عدد كبير بين الجغرافيين الألمان استجابةً وتحمسًا بقدر ما وجدت في الأوساط الجغرافية الأخرى خاصة الولايات المتحدة، ولكن عددًا من الجغرافيين الألمان المحدثين بدءوا يهتمون بالجغرافيا السياسية بعد فترة الإعراض عنها، وهي الفترة التي نشأت فيها وازدهرت فكرة الجيوبولتيكا، ثم فشلت وسقطت بعد الحكم النازي الذي استغل الجيوبوليتيكا كجزء من سياسة السيطرة والتفوق الجرماني[28].

### 2. رودل كيلين : (1864 – 1946)

هو صاحب فكرة أن القوة أهم من القانون، وأن الضرورة لا تعرف القانون. وقد تنبأ بأن هناك دولا سوف تنشأ في آسيا وإفريقيا وأوروبا. كما توقع بأن السيادة سوف تنتقل من القوى البحرية إلى القوى البرية التي ستتحكم يوما في البحار.

وقد نشر هذا العالم كتابين، أ ولهما عام 1917، تحت عنوان ( الدولة مظهر من مظاهر الحياة)، والثاني تم نشره عام 1920 تحت عنوان (الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي)، ويستند هذان الكتابان على خلفية تمتد أصولها إلى الفلسفة العضوية. والكثير من الآراء التي ظهرت في كتابات راتزل وماكيندر. وقد طوّر كيلين أبحاثه على ما عرف فيما بعد باسم ( نظرية الدولة).

[28] **محمد رياض**، مرجع سبق ذكره، ص46، 47.

وقد قسم الدراسات المتعلقة بالدولة إلى ما يلي:

1 . الجغرافيا والدولة

2 . السكان والدولة

3 . التركيب الاجتماعي للدولة

4 . الموارد الاقتصادية للدولة

5 . المنطقة الحكومية[29]

### 3 – كارل هاوسهوفر ( 1869 . 1946) ومدرسة ميونيخ

بدأ هاوسهوفر حياته ضابطًا في الجيش القيصري الألماني، وذهب إلى اليابان معلمًا للمدفعية في الفترة 1908-1909، وكان لهذه الرحلة أثر كبير على تكوينه السياسي والعسكري – ذهب بحرًا عبر قناة السويس، وعاد برّا بطريق سيبيريا – وخدم خلال الحرب العالمية الأولى ووصل إلى رتبة جنرال، وبعد الحرب تقاعد ولكنه كان قد حصل على درجة الدكتوراه عام 1911؛ مما أدى إلى تعيينه أستاذًا للجغرافيا والتاريخ الحربي في جامعة ميونخ سنة 1920، وفي عام 1924 أسس معهد ميونخ للجيوبوليتيكا ومجلة السياسة التي ظلت تنشر آراء السياسة وجذبت معه مجموعة من كبار أساتذة الجغرافيا الألمانية مثل إيريخ أوبست E. Obst وأوتو ماول O. Maull وجوستاف فوشلر هاوكه G. F. Hauke وأوتو يسن O. Jessen وغيرهم كثير، بالإضافة إلى البرخت هاوسهوفر.

وقد تأثر هاوسهوفر كثيرًا بآراء كل من سبقوه في كتابات السياسة الأرضية العامة وخاصة راتزل وكيلين وكيلين وماكيندر وماهان، وأخطر ما كان في فلسفة هاوسهوفر السياسية الدعوةُ إلى التوسع الألماني والصراع والحرب الشاملة.

وأكثر المصطلحات الجديدة التي عبرت عن آراء مدرسة ميونخ – التي تصادف أنها أيضًا كانت مهد ومكانة ولادة النازية الهتلرية – هي مصطلحات توسيعية أو ذات صبغة استراتيجية حربية، ومن أكثر المصطلحات شيوعًا تلك التي تعبر عن فكرة "المجال الحيوي Lebensraum" التي تدعو لأن يكون لألمانيا – وغيرها من القوى التي أهَّلها هاوسهوفر للنمو – مجال تمد فيه جذورها الاقتصادية والسياسية، كذلك كان

[29] **علي سالم حميدان الشواورة**، مرجع سبق ذكره، ص 210، 211.

مصطلح "الكفاية الذاتية الاقتصادية" من المصطلحات الشائعة في كتابات هذه المدرسة في فترة بناء ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.

وإلى جانب هذه المصطلحات نجد ثلاثة مبادئ أساسية تتردد دائمًا في كتابات مدرسة ميونخ وتحدد الاستراتيجية العامة لهذه المدرسة، تلك المبادئ هي:

1. مبدأ "الدولة العملاقة أو الكبرى" الذي دعا إليه فريدريك راتزل .
2. مبدأ "الجزيرة العالمية" الذي طوَّره ماكيندر في كتاباته 1904، 1919.
3. مبدأ "ازدواجية القارات" : واحدة في الشمال والأخرى في الجنوب، وتكوِّنان معًا كتلة إقليمية قارية ذات اكتفاء ذاتي؛ فالشمالية تقدم المصنعات والجنوبية هي مجالها الحيوي في إنتاج الخامات والتسويق.

لقد تفاعلت هذه المبادئ الثلاثة معًا وكوَّنت الخطوط الرئيسية لأفكار هاوسهوفر، ففي رأيه أن عالم الغد – بالنسبة له – يجب أن يسير على نمط الدول الكبرى، وهو يتوقع أن تكون هذه هي الموجة السياسية المستقبلية .ونحن نعتقد أن ما توقعه هاوسهوفر في محله، فالاتجاه العام – بعد نصف قرن من كتاباته – هو تكوين مقدمات الدولة الكبرى في أنحاء عديدة من العالم، وخاصة أوروبا ذات التاريخ الطويل في التركيبات الدولية صغيرة المساحة – كتلة السوق الأوروبية الغربية، وكتلة دول الكوميكون في شرق أوروبا، وفي هذا المجال نجد نوايات غير ناضجة لتكتلات إقليمية في أفريقيا والعالم العربي لأسباب داخلية وخارجية معًا.

ولكن هاوسهوفر كان ينظر إلى الدولة الكبرى من زاوية قومية بحتة، وليست زاوية تشاركية بين الشعوب والدول – كما هو حادث الآن – لهذا يرى أن من المحتم على ألمانيا أن تبتلع الدول الصغرى غرب وشرق ألمانيا، وأنه لا بأس من تنفيذ ذلك بقوة السلاح لتأمين سيطرة ألمانيا الكاملة على أوروبا القارية.

ورأى هاوسهوفر في جزيرة ماكيندر العالمية الإطار العام المكاني للسيطرة الألمانية وتكوين نظام عالمي جديد، وقد كان لمدرسة ميونخ هدفان جوهريان في الجزيرة العالمية:

الهدف الأول السيطرة على روسيا لتأمين الحكم الألماني على كل أورو آسيا.

والهدف الثاني تدمير الإمبراطورية البريطانية وقوتها البحرية لتأمين السيطرة الألمانية الكاملة على كل الجزيرة العالمية (أوروبا – آسيا – أفريقيا).

لكن تحقيق هذين الهدفين لا يستدعي بالضرورة الحرب الشاملة، فقد كان هاوسهوفر يرى أن الدول القارية تمتلك مميزات جوهرية بالقياس إلى القوى البحرية، ومن ثم كان يُنظَر إلى تحقيق اتحاد أو تحالف ألماني روسي على أنه حجر الزاوية في تكوين نواة الوحدة الأورو آسيوية التي تشتمل على إضافة تكتل واسع آخر يتكون من الصين واليابان، وفي الحقيقة نجد أن كارل هاوسهوفر لم يألُ جهدًا خلال منشوراته وأبحاثه في العشرينيات والثلاثينيات من أجل الدعوة إلى صداقة ألمانية سوفيتية، ودعوة إلى اليابان أن تطور علاقاتها مع كلٍّ من الصين والاتحاد السوفيتي.

لقد أثرت أفكار راتزل عن الرابطة الموجودة بين القوى الدولية الكبرى والمسافات القارية الكبيرة على الجيوبوليتيكيين الألمان تأثيرًا مباشرًا تجلى في ظهور مبدأين :أولهما فكرة أوروبا الكبرى، وثانيهما فكرة الأقاليم الكبرى، ولقد تكلم هؤلاء السياسيون عن شرق أوروبا على أنه جزء أرضي واقع تحت تأثير القوانين الجيوبوليتيكية الأوروبية، ومن ثم دعوا إلى وحدة أوروبية لكافة أرجاء القارة على أنها شيء وراثي ومن طبيعة الأشياء .وحدود أوروبا في الشرق – كما خططها هؤلاء السياسيون – هي خط يمتد من مصب نهر الدينسنر إلى إلى بحيرة بيبوس – تشود حاليًا – الواقعة على حدود جمهورية إستونيا السوفيتية، وبعبارة أخرى كان الحد الشرقي لأوروبا هو خط حدود .الاتحاد السوفيتي عام 1939[30].

وقد اعتبر هاوسهوفر أن الاتحاد السوفيتي هو بداية آسيا، ولهذا فإنه رأى أن أوروبا – بما فيها دول شرق شرق أوروبا السلافية (بولندا وتشيكوسلوفاكيا والبلقان) – يجب أن تتحد تحت زعامة ألمانيا، وذلك كشرط أساسي لإمكان قيام اتفاقات مع الاتحاد السوفيتي على مصير أورو آسيا كلها؛ أي أن ألمانيا يجب أن تقوى مساحيًا بحيث تغطي كل أوروبا لكي تستطيع أن تكون في موقف القوة حين التفاوض مع الاتحاد السوفيتي. بعبارة أخرى نجد في هذا تأكيدًا واضحًا لمبدأ راتزل عن ارتباط الدولة الكبيرة والمساحة الكبيرة.

وعلى هذا النحو نرى هاوسهوفر وزملاءه يعتنقون مبدأ الاستيلاء على شرق أوروبا كمفتاح لقوة ألمانيا وإمكانها إجبار الاتحاد السوفيتي – دون حرب – على الجلوس مع الألمان للتفاوض بشأن حكم أورو آسيا، هنا أيضًا نجد واحدًا من مبادئ ماكيندر يلعب دوره في أفكار مدرسة ميونخ السياسية، فقد سبق لماكيندر أن أكد دور شرق أوروبا كعنصر حاسم في التأثير على مصير قلب العالم، وكان ماكيندر يرى أن احتمال استيلاء الألمان على شرق أوروبا أو استيلاء الروس عليه عامل ممهد لتدعيم نفوذ الدولة المنتصرة في التحكم في قلب العالم،

[30] **محمد رياض**، مرجع سبق ذكره، ص97-69.

وبعبارة أخرى كان ماكيندر يرى أن شرق أوروبا هو مفتاح التحكم في الجزيرة العالمية؛ لأنها العتبة المؤدية إلى قلب العالم.

وفي هذا المجال يجب أن نذكر أن مدرسة ميونخ لم تطالب أبدًا بحرب شاملة تدخلها ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي، بل إن هاوسهوفر كان يتشكك في إمكانيات وقدرات استراتيجية حرب الصاعقة الألمانية ضد المساحة الضخمة والموارد الكبيرة للاتحاد السوفيتي، فإن كانت هذه الاستراتيجية قد نجحت في بلاد ذات مساحة محدودة كبولندا وفرنسا وهولندا إلا أن نصيبها من النجاح في المساحات السوفيتية الواسعة أمر محفوف بالمخاطر.

وقد اقترحت مدرسة ميونخ الجيوبوليتيكية نظامًا جديدًا للسيطرة على القارات في صورة مفهوم "الأقاليم الكبرى Pan Regions" وتتكون هذه الأقاليم من:

1. **أمريكا الكبرى :** وتضم كلًا من دول الأمريكتين تحت زعامة الولايات المتحدة.
2. **أورو أفريقيا :**وتضم كل أوروبا عدا الاتحاد السوفيتي وكل أفريقيا وكل العالم العربي الآسيوي و تركيا وذلك تحت الزعامة المشتركة لبرلين وروما.
3. **روسيا الكبرى:** وتضم معظم الاتحاد السوفيتي عدا شرق سيبيريا، كما تضم أيضًا إيران وأفغانستان والهند كلها – بما في ذلك باكستان الحالية – وكان مصير روسيا الكبرى معلقًا باتفاقات روسيا مع ألمانيا، وإذا لم يحدث هذا الاتفاق فإن كل روسيا الكبرى كانت ستصبح جزءًا من الإمبراطورية الألمانية.
4. **آسيا الشرقية الكبرى :** وهذه تضم اليابان وشرق الاتحاد السوفيتي والصين وجنوب شرق آسيا وبورما وإندونيسيا وأستراليا ومعظم عالم المحيط الهادي تحت زعامة اليابان، ويلاحظ أن هذه الأقاليم الكبرى تسير وفق مبدأ القارات المزدوجة الشمالية والجنوبية حسب ما أشرنا إليه من قبل، وكانت مدرسة ميونخ ترى أنه لا بد من وجود مناطق فاصلة بين الدول الكبرى داخل التقسيمات القارية، وأن هذه المناطق ونظام الاكتفاء الذاتي للدول الكبرى سوف يؤدي إلى إيجاد التوازن الدولي المرغوب.

ولا شك أن هاوسهوفر لم يتمكن من إيجاد صيغة التوازن اللازمة بين أقاليمه الكبرى الثلاث في العالم القديم – أورو أفريقيا وروسيا الكبرى وآسيا الشرقية الكبرى – وبين العالم الجديد – أمريكا الكبرى – ولهذا يرى أنه لا بد من اتحاد كل أقاليم العالم القديم للوقوف على قدم المساواة مع العالم الجديد، ويعني هذا أن بذور الحرب بين ألمانيا واليابان كانت واردة عند أصحاب مدرسة ميونخ على أنها احتمال مستقبلي من أجل السيطرة العالمية.

وفشل فكرة الأقاليم الكبرى أمر واضح؛ لأنها لا يمكن أن تتحقق إلا بالحرب، كما أن القارات الجنوبية في كل إقليم كبير ليست بعيدة البعد الكافي عن مراكز القوى الأخرى في القارات الشمالية، وبالتالي يمكن أن تمارس قوة أخرى شمالية دورًا هامًا على قارة جنوبية تابعة لقوة شمالية غيرها، فمثلًا أمريكا الجنوبية لا تبعد عن أمريكا الشمالية بمسافة أقل كثيرًا من بعدها عن أوروبا، بل إنها أقرب إلى أورو أفريقيا منها إلى أمريكا الشمالية، وبذلك يمكن أورو أفريقيا أن تمارس نفوذًا متزايدًا في أمريكا الجنوبية يناهض وينافس النفوذ الذي تمارسه أمريكا الشمالية عليها، وبالمثل أفريقيا كجزء مكمل لأورو أفريقيا ليس بعيدًا بعدًا كافيًا عن روسيا الكبرى بحيث يمكن للنفوذ الروسي أن يمارس دورًا منافسًا في أفريقيا لدور أوروبا على وجه العموم، وألمانيا على وجه الخصوص، وكذلك الهند تقع قريبة من آسيا الشرقية الكبرى أكثر من قربها للاتحاد السوفيتي[31].

هذا عن المبادئ العامة لمدرسة ميونخ السياسية، أما عن المبادئ الأساسية التي شكلت المنطلق الأساسي للجيوبوليتيكا الألمانية فقد تلخصت في عدة اعتبارات أهمها ما يلي...

**الدولة كائن حي (راتزل)**

ومن ثم جاء تشخيص هاوسهوفر للأمراض التي تشكو منها الدولة مبنيًا على مشكلة الأرض التي تحتلها ولهذا ظهر مبدأ "المجال الحيوي" للدولة الذي يدعوها إلى التوسع الأرضي من أجل إيجاد حلول لمشاكلها السكانية والاقتصادية والعسكرية، ويحسن موقعها وعلاقاتها المكانية الأرضية.

**مبدأ الكفاية الاقتصادية للدولة**

وهذا المبدأ يقوم على عدة مقاييس رسمها هاوسهوفر وزملاؤه كشروط أساسية لمقومات الدولة القوية، وقد أكدت النظرية على أربعة مقاييس هي :(أ) عدد وفير من السكان. (ب) نسبة مواليد مرتفعة .(ج) تماثل وتشابه تام بين دم السكان (السلالة) .(د) توازن عادل بين سكان الريف والمدن .والمقياسان الأول والثاني مفهومان تستند إليهما الدولة لتدعيم قواها وتجديد هذه القوى بارتفاع نسبة المواليد، ولهذا يأتي المقياس الرابع مؤيدًا لهذا الاتجاه، فهاوسهوفر لا يحبذ السكن المدني كثيرًا؛ لأنه بطبيعته يؤدي إلى إنقاص نسبة المواليد، كما أن قلة سكان الريف سوف تقلل بالضرورة مدى تحكم الناس في إنتاج التربة الزراعية بمعناها الواسع، وبذلك يشترك يشترك العاملان معًا في تقليل قوة الدولة العسكرية وتجديد هذه القوة، وفي تقليل الإنتاج الزراعي العام مما يؤدي إلى إضعاف الكفاية الذاتية للدولة .وأخيرًا فإن المقياس الثالث يريد أن يفترض أن تجانس الشعب سلاليًا هو أحد

[31] المرجع نفسه، ص71-72.

دعامات قوة الدولة، لكن هذه النظرة الضيقة – السلالة فقط – تعبر عن منطلق عنصري يرتبط بسيادة الجرماني، وهو في ذلك مؤيد للعنصرية النازية تمام التأييد.

لكن الكفاية الذاتية للدولة الكبرى يجب أن تمتد إلى مسطحات كبيرة من اليابس الأرضي "الاقتصاد الكبير مكانيًا Grossraum Wirtschaft" ولهذا نجد الدعاية في صورة والمصالح الألمانية تتوغل في كثير من أجزاء القارة، وخاصة في جنوب شرق القارة – بلغاريا ورومانيا – وفي وسط القارة. والاهتمام بالبلقان عامة عامة في نظر الاقتصاد الألماني راجع إلى أنه كان في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية يكوِّن منطقة إنتاج الأغذية والمواد الأولية، وهي ما تحتاجه ألمانيا الصناعية، وبذلك فإن التكامل الاقتصادي بين الصناعة والزراعة – في نظر الجيوبوليتيكيين – كان يتمثل خير تمثيل في الارتباط بين ألمانيا والدول المتخلفة صناعيًا وعلى رأسها دول البلقان، وتجدر الإشارة إلى أن 80 ٪ من صادرات بلغاريا فيما قبل الحرب كانت تتجه إلى ألمانيا، وكذلك كانت المجر داخلة في دائرة النفوذ الاقتصادي الألماني بدرجة كبيرة، كما كان لبترول رومانيا أثره في جذب المصالح الألمانية، وكانت ألمانيا تدفع مقابل المواد الأولية التي تحصل عليها من دول البلقان سلعًا صناعية ألمانية بأسعار أعلى من الأسعار العالمية كثيرًا؛ مما جعل ألمانيا مدينة مزمنة لدول البلقان، وهكذا أدت الروابط الاقتصادية الألمانية المتغلغلة في البلقان بمعظم دول المنطقة إلى الانضمام إلى الحلف الألماني راضية أو مكرهة، وفي هذا كتب الأستاذ" أوتو ماول" قائلًا: إن التغلغل الاقتصادي الكامل له تمامًا نفس الآثار المترتبة على الاحتلال العسكري.

**العواصم والتأثيرات النفسية**

اهتمت مدرسة ميونخ بموضع العواصم على أنه دليل على قوة واستقرار الدولة، ولهذا فإن عددًا من الدول نقل عواصمه من مكامن الخطر إلى مناطق أكثر حماية في الداخل، وأهم الأمثلة على ذلك نقل العاصمة من إسطنبول إلى أنقرة، ومن سان بطرسبرج – ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ما حدث مؤخرًا من نقل العاصمة، لينينجراد – إلى موسكو الباكستانية من كراتشي إلى إسلام أباد، والعاصمة البرازيلية من ريو ديجانيرو إلى ولكن يجب أن ننظر إلى هذه العملية من زاويتين :الأولى ما أوردته مدرسة برازيليا ميونخ من أسباب استراتيجية، والثانية أن نقل العواصم من الأطراف إلى الداخل دليل على اعتناء الدولة بالتنمية الداخلية لبلادها.

وترى مدرسة ميونخ أن للعواصم تأثيرًا نفسيًا على الشعوب، فسقوط العاصمة يؤدي إلى إشاعة اليأس بين السكان، خاصة إذا كانت العاصمة في موقع جغرافي متوسط وجيد، مثل باريس أو موسكو، وترى هذه المدرسة أن سقوط باريس قد عجَّل بسقوط فرنسا، ولهذا نجد الألمان يحاولون الحصول على موسكو، وفي مقابل

ذلك وقف السوفيت إلى النهاية مانعين سقوطها؛ مما كان له أثره الكبير في ضعضعة العزيمة الألمانية وتقوية الإرادة السوفيتية.

**استراتيجية المواقع والاستراتيجية العسكرية**

في المجالات العسكرية كانت مدرسة ميونخ ترى أن القوة برغم انقسامها إلى القوات البرية والبحرية والجوية إلا أن للقوة البرية دورًا حاسمًا؛ لأنها هي التي تستولي على المجالات الأرضية، ولكن ذلك لا يقلل من دور القوات البحرية والجوية، وإن كانت – في نظر هاوسهوفر – قوات مكملة للقوات البرية.

ويرى أن القواعد الحربية قد أصبحت تفقد قيمتها الاستراتيجية التي كانت لها في الماضي فلم يعد لجبل طارق أو لسنغافورة الأهمية التي لكل إسبانيا أو ماليزيا، وعلى هذا النحو فإن التحكم في قناة السويس دون التحكم في مصر يصبح قليل الأهمية، ومن هنا فإن المناطق التي تقع فيها هذه القواعد الحربية أو البحرية تصبح أهم من الناحية الاستراتيجية من قيمة القاعدة ذاتها.

**مناطق الصدام بين الدول المتنافسة**

يرى هاوسهوفر أن نفوذ الدول المتصارعة على السلطة ينتهي إلى مناطق حساسة هي مناطق الاحتكاك الحقيقي بين نفوذ دولتين، وفي مثل هذه المناطق غالبًا تبدأ المعارك السياسية أو العسكرية، وقد ضرب هاوسهوفر مثالًا لذلك بالفلبين الواقعة بين دائرتي النفوذ الأمريكية واليابانية، وحينما ينشغل اليابانيون بأمور سياسية أو عسكرية داخلية أو بعيدة عن الفلبين نرى مطالب أهل الفلبين من أجل الاستقلال عن أمريكا تشتد وتظهر على مسرح السياسة المحلية الفلبينية، لكن هذه المطالب سرعان ما تخبو وتحل محلها مظاهر الولاء نحو أمريكا حينما تصبح روح التوسع العسكري الياباني تجاه الفلبين ملموسة وواضحة.

وليست مناطق الصدام وحدها هي التي تظهر في كتابات هاوسهوفر وغيره، بل مصطلحات أخرى متعددة مثل" مجالات الدفع Zerrungaraeume" و"نطاقات الخطر Gefahrenzonen" و"مناطق الاهتزاز Schuetterzonen"، و"خطوط القوىKraflinien"، والأخيرة توضح اتجاهات القوى المتصارعة في إقليم من أقاليم الصدام أو الخطر.

والملاحظ أن هاوسهوفر الأب والابن ومدرسة ميونخ عامة لم تضع فقط تصورًا نظريًا لسياسات الأرض كما فعل ماكيندر وغيره، بل أتبعوا هذا التصور بمبادئ تطبيقية في نظرهم من أجل تنفيذ ما افترضوه من صور، ولهذا تخلو كل الكتابات الجيوبوليتيكية العلمية من مبادئ تطبيقية، بل إنها تصور إمكانيات الماضي والحاضر على ضوء العلاقات الأرضية حسبما يرى الكاتب، أما مدرسة ميونخ فقد كانت حقًا محاولة تنفيذية لمخططات نظرية

تعسفية أرُيد لها التطبيق بالقوة العسكرية وحدها، ولهذا فشلت هذه المدرسة فشلًا ذريعًا ونُقدت نقدًا مرّا، وذلك بالرغم من أن الكثير من الكتابات العلمية لهذه المدرسة هي كتابات جغرافية ممتازة، فمثلًا ذكر البرخت هاوسهوفر في كتابه الذي لم يكتمل بعنوان "الجغرافيا السياسية العامة والجيوبوليتيكا" أن هناك في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا حقيقة أساسية يجب تركيز الدرس عليها، ألا وهي مسألة العلاقات المتغيرة بين المحيط المكاني للإنسان وبين أشكال الحياة السياسية.

وخلاصة القول أن الجيوبوليتيكا الألمانية كانت مليئة بالمتناقضات الجغرافية؛ لأنها كانت لا تعرف حدودًا علمية تنتهي إليها، وهي بارتباطها بالتطبيق العملي للسياسة التوسعية الجرمانية، لم يعد يهمها أن تواجه بالنقد العلمي، وبذلك فقدت العنصر الأساسي في تكوينها كنظرية علمية[32].

**ثانيا : المدرسة البريطانية**

ويمثلها هالفورد ماكيندر (1861 - 1947) ويعد هذا العالم من المفكرين الاستراتيجيين الخالدين، وقد تبوأ هذا المركز الفريد لنظريته المعروفة بنظرية الهرتلاند، ويعزى ذلك إلى رجاحة أفكاره ولتكوينه الموسوعي الهادف.

مر بنا من قبل أن عبء إنشاء الجغرافيا السياسية قد قام على مجهودات راتزل الجغرافية، وفي مجال الجيوبوليتيكا نجد لراتزل مكانة كبيرة أيضًا، فهو أول من درس وعالج المكان والموقع معالجة أصولية مقارنة بين الدول، وكذلك سبق أن شرحنا بشيء من التفصيل مجمل آراء راتزل الجغرافية، ولكن يمكننا أن نعيد تأكيد ما ذكره راتزل من وجود روابط قوية بين القوى القارية والقوى السياسية، فالمساحة الكبيرة والموارد التي تتيحها المساحة تلعب دورًا هامًا عند راتزل في نشأة وتدعيم القوى السياسية، ومثل هذه المساحات الكبيرة لا توجد إلا في الدول القارية ذات الامتدادات الضخمة كالولايات المتحدة وروسيا وأستراليا – بالمقارنة بدول أوروبا الغربية ذات المساحات الصغيرة والموارد المحدودة.

لكن هالفورد ماكيندر H. Mackinder كان هو الذي ربط بين المساحات الضخمة والموقع المكاني في جزء من قارة واحدة أعطاها المكانة الأولى في العالم، وقد ارتبط اسم ماكيندر بنظرية "قلب العالم Heartland" وهي النظرية التي شغل بالبحث فيها والنشر حولها طوال النصف الأول من قرننا الحالي، وكان وكان لهذه النظرية تأثيرها الواضح على الجيوبوليتيكا الألمانية من حيث أنها دفعت الألمان إلى إيجاد ردود ومبادئ لتنفيذها لصالح ألمانيا.

[32] المرجع نفسه، ص73-75.

وقد كان ماكيندر متعدد الدراسات التعليمية والاتجاهات، فقد درس البيولوجيا والتاريخ والقانون والطبوغرافيا والاستراتيجية والجغرافيا، وهذا يوضح ويفسر اهتماماته بالمتشابهات التاريخية والدراسات الإيكولوجية التي قادته إلى الجغرافيا، وأخيرًا إلى العمل الدبلوماسي. ولعل مصدرًا جذريًا من مصادر تفكيره اعتقاده بأن الإنسان يملك المبادأة وليست القوى الطبيعية، وأن القوى الطبيعية هي التي تتحكم في المبادآت تحكمًا كبيرًا[33].

فهذه النظرية – الهرتلاند أخذ بها مكندر سنة 1904، حيث تبدى له انه الجزء الداخلي من أوراسيا (أوروبا وآسيا) يشكل مركز العالم سياسيا. وهنا فقد حذر من أن من يسيطر على قلب اكبر كتلة أرضية في العالم يحصل على الاسس التي تمكنه من السيطرة على العالم. إذن فالقوى التي يصبح بإمكانها أن تحكم قلب العالم – روسيا وألمانيا والصين – يصبح بإمكانها أن تنافس وبنجاح كبير الدول البحرية والتغلب عليها[34].

وقد لاحظ أن ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية مغطاة بالمياه، على حين ان مساحة اليابس لا تتجاوز ربع مساحة العالم. كما لاحظ اتصال البحار ببعضها فأطلق عليها المحيط العالمي الواسع. وأطلق على اليابس جزيرة العالم. وتغطي نحو 16/1 من إجمالي مساحة العالم.كما اعتبر أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا بمثابة جزر تحيط باليابس. وتغطي نحو12/1 من مساحة الكرة الأرضية. وتتكون الجزيرة العالمية من الأفروآسيا والتي يتوسطها البحر المتوسط.

كما أشار هذا العالم إلى أن 16/14 من إجمالي سكان العالم يقطنون هذه الجزيرة. اما الجزر المحيطة فيسكنها 6/1 من إجمالي سكان العالم على حين يسكن الجزر الخارجية في أمريكا الشمالية واللاتينية وأستراليا نحو نحو 16/1 من إجمالي سكان العالم.

وقد أطلق ماكيندر على المنطقة الوسطى من الجزيرة اسم منطقة الارتكاز والتي عدلت فيما بعد إلى منطقة قلب العالم[35].

والواقع أن التغير في حدود مساحة قلب العالم بالإضافة إلى نظرته للعالم ككل من حسنات مكندر النسبية .. فهو كجغرافي كان على معرفة تامة بان استغلال الانسان لمحيطه الطبيعي دائم التغير وأن المحيط الطبيعي يتغير ولو ولو ببطء كبير ، ففي ما بين 1904 وعام 1919 اضاف مكندر إلى قلب العالم التيبت وأعالي أنهار الصين

---

[33] المرجع نفسه، ص61،62.

[34] عاطف علبي، مرجع سبق ذكره، ص330.

[35] **علي سالم حميدان الشواورة**، مرجع سبق ذكره، ص214.

والهند. كما أيضا أوروبا الشرقية والوسطى لأهميتها الاستراتيجية. وقد حدث ذلك لديه نتيجة تغير وسائل النقل وتطورها وأيضا تطور النمو السكاني والصناعي.

ومن جراء النمو في المواصلات والسكان والصناعة تبدى لمكندر أن بحر البلطيق وكذلك البحر الاسود قد أصبحا جزء من قلب العالم . كما أن هذين البحرين مع أحواضهما النهرية مما يكون جزء من السهول الأوروآسيوية الكبرى.

وعلى إثر هذه الإضافات في بحثه عام 1919 أعلن مكندر إن من يحكم شرق أوربا يحكم الهرتلاند ومن يحكم الهرتلاند يتحكم في الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يتحكم في العالم. وبالتالي اصصبحت المناطق الحاجزة بين الجرمان والسلاف والممتدة من استونيا إلى بلغاريا، بالنسبة لمكندر مفتاح السيطرة العالمية[36].

**ثالثا : المدرسة الامريكية**

لقد كان "ماهان" جيوبوليتيكيا قبل أن تخترع تسمية هذا الموضوع، إذ اعتقد أن الدولة يجب أن تتسع أوتضمحل وأن ليس هناك دولة تستطيع أن تحتفظ برفعتها إذا بقيت ساكنة دون حراك. وقد رأى أن الولايات المتحدة ستصبح قوة عالمية في المستقبل ولذا كان متحمسا وداعيا لزيادة قوتها البحرية بالشكل الذي تتماشى به مع مصيره الامبريالي. إذ يقول أن وجود أسطول يستطيع القيان بمهام الهجوم سيضمن للولايات المتحدة سيادتها المطلقة المطلقة في البحر الكاريبي والمحيط الهادي ويتيح لها اتمام رسالتها الثقافية في الشرق الأقصى. وقد فتح ماهان بقوله هذا آفاقا جديدة أمام الذين يؤيدون مبدأ "المصير الواضح Manifest destiny" الذي يرمي إلى توسع الولايات المتحدة في قارة أمريكا الشمالية عن طريق عملية سلمية. ولكن في الواقع هناك شبه كبير بين الفكرة الأساسية للجيوبوليتيكس المنصبة على شعار المجال الحيوي وبين فكرة " المصير الواضح". إذ كلاهما يحتضن فكرة التوسع على اعتبار أنها ضرورة بايولوجية في حياة الدول لأن الدولة كائن حي. كما أنهما يأخذان لبعض آرائهما من نظرية ( المناطق الواسعة المتكاملة إقتصاديا). وفي الوقت الذي كانت فيه منطقة وسط أوروبا المتكاملة إقتصاديا تكون جزءا من مبادئ مدرسة الجيوبولتيكس الألمانية، فإن فكرة التوسع الإقليمي للولايات المتحدة إلى الغرب والشمال والجنوب أصبحت صيحة الميدان بالنسبة للمبدأ الأمريكي محاولين أن يجوا لها تبريا نظريا على ضوء أسس الوحدة الجغرافية للقارة. فبدأ أنصارها يحتضنون فكرة جيوبوليتيكية مبهمة مثل فكرة الحدود الطبيعية . ويعتبر William H Seward الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس "لنكولن" من أقوى أنصار هذا المبدأ. فقد ألقى سنة 1860 خطبة صور فيها توسع الولايات المتحدة الأمريكية في قارة أمريكا

[36] المرجع نفسه ص329، 330.

الشمالية بأجمعها بأنه تحقيق لإرادة إلهية. ولم يقتصر الحد على القارة هذه إذ ظهرت بعد الحرب الأهلية الأمريكية أفكار تدور حول إمبراطورية أمريكية أعظم تشمل الجزر الاستراتيجية في البحر الكاريبي مثل كوبا وبورتوريكو. ولما كان "Seward" يتطلع إلى ممتلكات في المحيطين الهادي والأطلسي لذا نجده يضع خطة لقناة تمر عبر نيكاراجوا لتربط بينهما، كما أمل أن تضم الولايات المتحدة جزر هاواي وكندا.

وهكذا أضافت فكرة "ماهان" على مبدأ المصير الواضح روحا للتوسع فيما وراء البحار التي كانت، فيما عدا احلام "Sward"، فكرة قارية في جوهرها. إذ ذهبت آراؤه بعيدا عن المسرح الأمريكي وقادت الولايات المتحدة إلى الظهور كقوة عالمية عن طريق القوة البحرية. وقد تأثر "راتزل" بآراء "ماهان" حتى أشار إلى أن البحر مصدر للعظمة القومية. وصاحب فكرة المجال الحيوي فكرة تغمط وتزدري حق الدول الصغيرة التي يقف وجودها حجر عثرة في طريق مسيرة التوسع لجيرانها الكبار. والظاهر أن هذه الفلسفة نفسها لا تزال قائمة لحد الآن إذ يقول بمثل هذه الفكرة "Henry Dabot Lodge" ، مندوب أمريكا السابق في هيئة الأمم المتحدة وأحد سفرائها في فيتنام الجنوبية ، أن قيمة الدول الصغيرة بالنسبة لتقدم العالم قد عمرت أكثر ممّا ينبغي. ولم يختلف المبدأ الأمريكي في طبيعته عما كان لدى الألمان إذ حتى الشعارات الثقافية والعنصرية التي رفعها الألمان لها دعاتها في هذا المبدأ. فعلى سبيل المثال أنّ " J. W. Burgess" تنبأ في سنة 1890 بتأسيس نظام مسيحي جديد يحتل مكانته عن طريق سيادة عالمية يتزعمها الأنجلو ساكسون على اعتبار أن هؤلاء وحدهم المؤهلين لتولي مثل هذه القيادة.

ويدرج ماهان عدة حقائق أساسية لها أثرها في تطور القوى البحرية على ضوئها يمكن تقدير إمكانية كل دولة في هذا المضمار. وتشمل هذه على مايلي:

1 . الموقع الجغرافي للدولة.

2 . مكوناتها الطبيعية.

3 . مساحتها.

4 . عدد سكانها .

5 . خصائصها القومية.

6 . خصائص النظام الحكومي المطبق فيها[37].

[37] **عبد المنعم عبد الوهاب**، جغرافيا العلاقات السياسية (الكويت: وكالة المطبوعات)، ص 170-172، 174.

## عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية

### تعريف الدولة

عرفها العالم الألماني المشهور "فريدريك واتزل Friedrik Ratzel) بأنها "جزء من الأرض ومجموعة من البشر انتظمت كوحدة لها اتجاه وعور خاص وفلسفة أو فكرة واضحة محددة".

وفي العصور البدائية يقول راتزل أنها لم تكن أكثر من رغبة حاكم لأجل الحكم أو لأسباب معينة أخرى. فتتفق مجموعة من البشر تسكن في تلك المنطقة المعينة وتعطي ولاءها لذلك الحاكم وتأتمر بأمره وتتقبل حكمه وسلطانه. في حالة كهذه لا يطول عمر تلك الدولة أكثر من سني حياة حاكمها أو قائدها. كما حدث مثلا لإمبراطورية شارلمان أو دولة جنكيز خان، ولكن لضمان استمرار فكرة التلاحم بين أفراد تلك الدولة حتى بعد ممات مؤسسها أو حاكمها تطورت كرة الحكم الوراثي الذي اتخذ شكل الحكم الملكي الذي نعرفه. وحتى بعد ثبوت هذا النوع من الحكم لاستمرار استقلال تلك الدولة إلا أننا نجد تطورا آخرا حصل في بعض أجزاء العالم لنظام الوراثة الملكية, خاصة فيما يتعلق بتقليص سلطة الحاكم وتحديدها وذلك نظرا لتعقد الحياة السياسية وللتفرد الذي صاحب نظام الوراثة من قبل بعض احكام فأعطت صلاحيات تنفيذية لأفراد أو قادة شعبيون يعملون لأجل استمرار ذلك الكيان والحفاظ عليه من الإنفراد بالحكم والسلطة وعلى مر الزمن زالت أنظمة ملكية كثيرة ولم يسلم من ذلك الزوال لا ما نجده الآن في بعض الدول التي أصبح حكامها أو ملوكها يحكمون دولهم بصفة صورية على اعتبار أن بقاءهم على رأس الدولة هو جزء من الحضارة المتبقية لتلك البلاد.

ومن المؤكد أن دولا كهذه لا تزول أنظمة حكمها بسهولة إذ أنها لا تتعارض مع واقع التطور الذي يصاحب تيار الفكر السياسي والمصلحة العامة، إذ أن الدولة التي ستبقى ويستمر نظامها، هي تلك التي يتمتع الحاكم والنظام بولاء ومحبة ورضاء شعبها[38].

وتعني كلمة الدولة المنطقة التي تعيش فيها مجموعة من السكان، تعطي الولاء لهذه الدولة االدنية شريطة أن تتوفر في هذه الدولة خمسة أسس رئيسية هي:

أ) الأرض

ب) السكان المقيمون الدائمون

ت) الحكومة

[38] **عبد المنعم عبد الوهاب**، مرجع سبق ذكره، ص15،16.

ث) الاقتصاد المنظم

ج) نظام ا لحركة

ويلاحظ أن العناصر الخمسة التي تركز عليها الدولة في وجودها، هي عناصر جغرافية بصفة أساسية، ولكن هناك عنصران آخران لا يقلان أهمية عن سابقاتها وهما:

أ) عنصر السيادة للدولة

ب) الاعتراف الدولي

فكل دولة ينبغي أن تكون لها السيادة على سكان المنطقة أو الأراضي الخاضعة لها، بحيث لا يتأثر السكان بأية قوانين أو مؤثرات خارجية. أما الاعتراف الدولي فهو أن كل وحدة سياسية يجب أن تكون كدولة مقبولة شخصيتها الدولية الخاصة بها. كما يجب أن يعترف بها كجزء مهم من المجتمع الدولي[39].

ويعرف "نورمان ياوندز" الدولة بأنها إقليم ذو نظام سياسي. لذلك فهو يقول بأن الدولة تتكون من أرض وشعب ونظام حكومي له سلطة على شعبه وأرضه، وأن ذلك الشعب يختلف عن العوب الأخرى بالروابط التي تربط أفراده مع بعضهم الآخر ولهم عور متجانس ضمن إطار المميزات التي يتميزون بها اجتماعيا وحضاريا أو عنصريا.

أما "ألكسندر" فيقول بأن الدولة هي أساس التكوين لنظام العالم السياسي وكل دولة هي ظاهرة لها ميزة خاصة بها فيما يتعلق بطبيعة أراضيها التي تتكون منها وعلاقة ومدى انتفاع الشعب الذي يسكن تلك الأرض بمميزاتها. ثم العلاقة القائمة بين تلك الدولة وبقية دول العالم. ويذهب أكثر من ذلك في إيضاحاته وتعريفه للدولة فيقول بأنها تتكون مما يلي :

1. أرض أومنطقة محددة بحدود متفق عليها

2. نظام إداري ذو سلطة على شعبه وأرضه

3. . شعب يسكن تلك الأرض ويتمتع بمميزات إجتماعية أوحضارية أوعنصرية معينة.

4 . كيان أونظام إقتصادي معين.

5 . شبكة للمواصلات وأجهزة للاتصالات تربط بين أجزائها .

[39] **علي سالم حميدان الشواورة**، مرجع سبق ذكره، ص93، 94.

أما هارم دوبليه فيقول : مهما كانت طبيعة الكيان السياسي، التي تشمل درجة التلاحم الداخلي للدولة وحجم عاصمتها وعظم منتجاتها على اختلاف أنواعها فإن ذلك النظام السياسي يجب أن يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي :

"أرض أو إقليم طبيعي محدد، عب متميز يسكن تلك الأرض، وحكومة أو نظام سياسي له سلطة ضمن إطار حدوده وبين أفراد شعبه". وأن هذه العناصر الثلاثة (أرض وشعب ونظام سياسي) متفق عليها بين جميع المعنيين بالأمر في ضرورة وجودها، ولكن ما يجب دراسته وتحليله هو التحديد أو المدى في جميع هذه العناصر الثلاثة. مثلا ما هو الحد الأدنى أو الحد الأعلى لعدد السكان الذين يجب أن يعيشوا في تلك الأرض كي يمكن أن تسمى دولة؟ وما هو الحد الأدنى من الارض الذي يجب أن تمتلكه الدولة ليصلح تسميتها دولة؟ وما هو مدى وأبعاد التنظيم أو النظام السياسي وسلطته حتى نستطيع أن نعتبرها دولة؟

والجواب عن هذه الأسئلة هو أن المساحة ومداها بالنسبة للجغرافي السياسي هو ما يقع ضمن حدود الوحدة السياسية المتعارف عليها والمعترف بها. ولو أن أكثر الحدود السياسية للدول في العالم قد حددت أبعادها ومداها بصورة لا تتماشى جزئيا أو كليا مع الرغبات والواقع للتوزيع الجغرافي البشري، إلا أن ما يعترف به بأية صورة من الصور السياسية والدبلوماسية يعتبر واقعا سياسيا[40].

فالدولة إذن هي أعقد الأنظمة الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية معًا، ولكي يكون للدولة كيانها فالمفترض أن تفرض سيادتها على أرض معينة، لكن الحياة السياسية عامة لأي دولة تخضع بدرجات متفاوتة لصفات المجتمع التي تتحدد بواسطة البيئة الطبيعية التي ينمو فيها الشعب ويتكون، وما في هذه البيئة من مصادر للثروة، سواء كانت هذه المصادر مجرد الموقع المكاني أو أيًا من أشكال مكونات الثروة الاقتصادية الأخرى.

ويرى الكثيرون من الكُتاب أن الدولة لا تعني مجرد مساحة من الأرض ومجتمعًا يعيش على هذه الأرض، بل إنها حقيقة اجتماعية اقتصادية مستقلة عن السلالة والعلاقات السلالية واللغوية والدينية إلى آخر ذلك من مكونات الشعوب.

وبذلك فإن مهمة الجغرافيا هي دراسة الدولة ككائن عضوي نشأ عن تجمع إنساني معين على سطح جزء من الأرض[41].

---

[40] **عبد المنعم عبد الوهاب**، مرجع سبق ذكره،ص16-17.

[1] **محمد رياض**،مرجع سبق ذكره، ص88.

**العوامل الطبيعية**

تتضمن دراسة خصائص بيئات الدولة الطبيعية من حيث الموقع، ومظاهر السطح، والمساحة، والشكل، والمناخ من وجهة نظر الجغرافيا السياسية.

وتشابك وترابط هذه العناصر معًا يعطيان للإنسان حدودًا يمارس خلالها أنشطته الاقتصادية في كل منطقة على حدة، ولكن من بين هذه العناصر يبرز عنصر واحد أو أكثر لكي يعطي للإقليم صفاته الأساسية مثل تربة أوكرانيا الخصبة أو بترول دول الخليج العربي، وبرغم ذلك فإن هذه الصفات لا تظهر من تلقاء نفسها، بل لا بد من مستوى حضاري معين يسمح للناس أن يحسنوا استغلال هذه المصادر، ومثل ذلك المواقع الطبيعية للدول أو تجميع مصادر القوى والطاقة إلى آخر ذلك من الظروف التي تظهر أو لا تظهر بالارتباط بالمستوى الحضاري والتكنيكي للشعوب.

## 1. الموقع

ويؤثر موقع الدولة على سياساتها الخارجية وعلاقاتها، ولا شك أن كثيرا من السياسيات التي تنتهجها الدول تتأثر بالظروف الجغرافية التي تمتاز بها الدولة ومنها الموقع الجغرافي. والموقع الجغرافي يؤثر على مدى اتصال الدول مع بعضها كما يحدد الدول التي تتصل بعضها البعض بحكم القرب الجغرافي، فيزيد الاتصال الحضاري والتجاري مثلا بين البلدان المتجاورة جغرافيا، ويقل ذلك الاتصال مع الدول البعيدة بحكم الموقع ولا يمنع ذلك من وجود بعض الاستثناءات التي تشير إلى اتصال حضاري وبشري واقتصادي بين دول متباعدة أكثر من الدول المتجاورة. وغالبا ما يعود السبب في ذلك إلى العداء السياسي والعسكري أو العرقي... إلخ أو إلى أية صراعات تحصل بين الدول المتجاورة كالصراع على الحدود السياسية مثلا[42].

يعتبر الموقع الجغرافي أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها والسلوك السياسي لحكومتها. وتحلل الجغرافيا السياسية الموقع وأثره في الدولة من ثلاث اتجاهات هي:

### (أ) الموقع الفلكي

ويعني موقع مكانها الدولة بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول. وهو يعكس مدى ملاءمة الدولة للحياة البشرية والتقدم الحضاري، إذ تتركز الدول المتقدمة في العروض المعتدلة. ولا يعنى هذا أن الحضارات نشأت أول ما نشأت في تلك العروض، ولكنها نشأت في الأقاليم المدارية وشبه المدارية حيث تتوافر السهول الفيضية والمياه،

[42] **قاسم الدويكات**، مرجع سبق ذكره،ص92.

وكانت الصحراء حول هذه السهول الفيضية تعتبر بمثابة الدرع الواقي للحضارة في المناطق السهلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى المناطق المعتدلة في الشمال عن طريق الاستعمار الوافد من الشمال وهيمنته على تلك الأقاليم الحضارية.

وترتب على ذلك أن رأى هنتنجتون Huntington، أن البيئة الاستوائية محكوم عليها بالتأخر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة طول العام، مما لا يشجع الإنسان على بذل مجهود للتقدم، أمّا المناطق المعتدلة فيشجع مناخها على بذل المجهود للتقدم، وبالتالي فالعناصر السوداء، التي تتفق في توزيعها مع النطاق الاستوائي تعيش في الماضي، والأجناس الصفراء تعيش الحاضر، والأجناس البيضاء صاحبة المدنية تعيش في المستقبل.

**(ب) الموقع بالنسبة لليابس والماء**

ويُقصد به موقع الدولة بالنسبة للقارات، والبحار، والمحيطات، وهو يحدد شخصية الدولة، ويسهم في رسم رسم سياستها وإستراتيجيتها، وتطل معظم دول العالم على بحار أو محيطات، ومنها مالا يطل على أي بحار أو محيطات، وتعرف بالدول الداخلية أو الحبيسة.

ويؤدي الموقع الساحلي للدولة إلى غناها الاقتصادي، واحتكاكها الحضاري، وبالتالي قوتها، وتقدمها، وينعكس هذا على سكانها، الذين يتميزون بما يعرف بالنظرة العالمية ويظهر هذا في سعة أفقهم، وتفتح أذهانهم، وانطلاقهم الحضاري. ويرجع ذلك إلى أن البيئات الساحلية ترتبط دائماً بالعالم الخارجي، وتيارات الحضارة، ومحاور التقدم، إضافة إلى أنها تتطلع دائماً إلى كل جديد ولا تعرف العزلة، في حين أن سكان الدول الداخلية كثيراً ما ينعزلون عن مثل هذه المؤثرات والتيارات. وكل هذه الظروف تؤثر بدورها في الجغرافيا السياسية للدولة، فمثلاً، أدى الموقع البحري دوراً كبيراً في بناء إمبراطورية سياسية واقتصادية كبيرة في بريطانيا. حقاً، قامت الثورة الصناعية في إنجلترا على المواد الخام المحلية ورأس المال الإنجليزي، لكن لا شك أن موقعها البحري ساعدها على السيطرة على مستعمرات تستورد منها المواد الغذائية والمواد الخام، كما أصبحت هذه المستعمرات سوقاً لتصريف المنتجات البريطانية، وأنشأت بريطانيا أسطولاً تجارياً يساعد في ذلك، وأسطولاً حربياً يؤمن الطريق للأسطول التجاري.

ولتوضيح أثر الموقع البحري نُقارن بين السويد والنرويج، إذ أن كليهما متجاوران في شبه جزيرة اسكندیناوه. لكن النرويج تتسم بطبيعتها الجبلية وفقرها في الموارد الزراعية، لكنها ذات ساحل بحري طويل كثير المرافئ والموانئ الطبيعية الصالحة للملاحة، لذلك فهي دولة بحرية من الطراز الأول، ولها أسطول تجاري ضخم، وتزدهر بها حرفة صيد الأسماك. في حين أن السويد المجاورة لها تمتلك أراضي زراعية خصبة مستوية، وساحلها على بحر البلطيق متجمد فترة طويلة من السنة. لذلك فهي لم تتجه صوب البحر.

ولعلاقة اليابس والماء دور آخر في علاقات الموقع، فالمناطق الجزرية والساحلية عامة أقل قارية في مناخاتها من المناطق الداخلية، وأكثر قربًا من مواصلات بحرية سهلة ورخيصة مما يشجع النشاط البحري التجاري، وحالة بريطانيا فريدة في ذلك المجال، لكن يكفي أن تعرف أن الكثير من دول العالم كانت تتصارع وتحارب من 1918 حتى 1939 من أجل الحصول على واجهة بحرية حتى ولو كانت ضيقة مثل بولندا الأردن أو زائيري، فالواجهة البحرية هي في حد ذاتها جائزة تعطي استثمارًا مستمرًا لاقتصاديات الدولة : مواصلات قومية حتى ساحل البحر، وربما مواصلات بحرية قومية أيضًا، وكلاهما يقلل كثيرًا من نفقات النقل ورسوم الجمارك أو الأرصفة البحرية في حالة الدول غير البحرية.

وإذا كان ذلك هو الحكم العام، فإن الواجهة البحرية كانت غالبًا نقطة الانطلاق للدول الاستعمارية في اتجاهات معينة، مثال ذلك واجهة فرنسا البحرية على البحر المتوسط أدت إلى انطلاقها تجاه شمال أفريقيا واهتماماتها المتزايدة بقناة السويس وحوض البحر المتوسط عامة.

لكن الواجهات البحرية تختلف اختلافًا كبيرًا في قيمة كلٍ منها، فهناك واجهات بحرية ميتة أو شبه ميتة مثل سواحل الاتحاد السوفيتي أو كندا أو ألاسكا على المحيط الشمالي، وذلك بالمقارنة بواجهات بحرية ضيقة لهذه الدول على بحار مفتوحة ا لحركة: البلطيق والأسود وبحر اليابان بالنسبة للاتحاد السوفيتي، أو مصب سانت لورنس لورنس وقناة الهدسن، موهوك وساحل كولمبيا البريطانية بالنسبة لكندا.

وعلى هذا فإن الواجهة البحرية لا تقاس أهميتها بطولها، بل بقيمتها المتعددة الأطراف — بحار خالية من الجليد، وتطل على مسارات ا لحركة البحرية التجارية العالمية — ومن ثم فإن معظم واجهات الدول على المحيط الأطلنطي أهم من واجهاتها البحرية الأخرى إن وجدت، مثال ذلك واجهة المكسيك والولايات المتحدة على الأطلنطي أهم من تلك على الباسيفيكي.

ويقودنا هذا إلى تعدد الواجهات البحرية، فهناك دول عظيمة الإنتاج لكنها تعاني من امتلاكها لواجهة واحدة مثل ألمانيا الغربية بواجهتها على بحر الشمال لحسن حظها فإن هذه الواجهة تطل على مسارات ا لحركة الثقيلة في المحيط الأطلنطي، بينما تتمتع فرنسا بثلاث واجهات بحرية مهمة :بحر المانش وخليج بسكي والبحر المتوسط، وفيما بين هذه الواجهات الثلاث نجد الواجهة الشمالية أهم لعلاقاتها بعالم الصناعة الأورو أمريكي، تليها الواجهة المطلة على البحر المتوسط التي تشرف على حركة بحرية كثيفة في ذلك البحر وقناة السويس، وكلها تجلب خامات صناعية ممتازة منذ القدم زاد عليها البترول الخام.

وتبلغ قيمة الواجهات البحرية أقصاها حينما تصبح مهمة لعدد من الدول المجاورة بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للدولة ومصالحها القومية، مثال ذلك الواجهة البحرية اللبنانية التي تخدم لبنان وتجارة الترانزيت لعدد آخر من الدول العربية، أو واجهة تنزانيا البحرية بالنسبة لمصالح زامبيا وزائيري الاقتصادية[43].

ويؤثر الموقع البحري والبري كذلك في نوع الدفاع الذي تعتمد عليه الدولة. وبغض النظر عن سلاح الطيران، الذي يوجد بكل من الدول البحرية والقارية، فيُلاحظ أن الدول البحرية تركز اهتمامها بصورة أكبر على بناء الأسطول التجاري والحربي والغواصات، في حين أن الدول القارية تركز على إعداد الجيش البري، ومثال ذلك: دفاع بريطانيا والدفاع الروسي.

وتجد الدول الداخلية التي ليس لها سواحل أو واجهات بحرية صعوبات كبيرة في الحصول على ما تريد الحصول عليه من بضائع، وصعوبات أكثر في تصدير منتجاتها، لأنها في الحالتين سوف تحتاج إلى المرور في أراضي دول أخرى مجاورة حتى تصل إلى شواطئ البحر . وإلى موانئ دول غيرها وليست موانيها. لا شك أن هذه صعوبات جسيمة تؤثر في نشاط الدولة الاقتصادي.

والعوامل البحرية والقارية تؤثر في تكوين وتقييم الدولة. وعلى أساس موقع الدولة من البحر واليابس تتوقف مجموعة العلاقات التي تربط الدول نفسها مع غيرها من الدول. وتتحدد طبيعة الدولة ووظيفتها الرئيسية. ولنقارن مثلا بين أثر موقع الدولة بالنسبة لليابس والماء بين كل من الاتحاد السوفيتي سابقا واليابان، أو بين كل من الاتحاد السوفيتي سابقا والجزر البريطانية. وأثر اليابس والماء هنا كلاسيكي في المثالين السابقين، ونرى كيف أثر هذا في الدور والوظيفة التي تقوم بها الدولة. فقد سادت بريطانيا البحار. وقد ضل الغزاة طريقهم في الاتحاد السوفيتي وعجزوا عن الوصول إلى قلب البلاد[44].

**(ج) الموقع بالنسبة للدول المجاورة**

كلما كانت حدود الدول بعيدة عن بعضها البعض وخاصة في الدول الجزرية، كلما أدى هذا إلى تقليل المنازعات والحروب بينها، حيث تعرقل البحار عمليات الغزو وتعوقها، وأفضل مثال على ذلك بريطانيا التي لم تغزها أي قوة منذ عهد وليم الفاتح. أمّا طول الحدود البرية فيعتبر عامل خطر يُهدد الدولة. ونتيجة لهذا أُنشئت الدول الحاجزة بين القوات المتنازعة، مثال ذلك أفغانستان، التي كانت تفصل بين المصالح الروسية في الشمال والمصالح البريطانية في المحيط الهندي. وإذا كانت الحدود البرية الطويلة تفصل بين دول صديقة، فيعتبر هذا ميزة،

---

[43] **محمد رياض**، مرجع سبق ذكره، ص90، 91.

[44] **محمد حجازي محمد**، مرجع سبق ذكره،ص84-85.

كما هو الحال بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية. إذ تنساب المواد الخام الآتية من كندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تسافر السلع المصنوعة، ورأس المال، والخبرة من الثانية إلى الأولى عبر هذه الحدود، ويؤدي هذا التعاون بدوره إلى القوة والتقدم الاقتصادي، ولكن قد يحدث العكس فالدول الكبيرة التي تجاور دولاً صغيرة تحاول أن تستولي عليها، مثال ذلك: ما حدث بين روسيا (الشاسعة المساحة، والكثيرة السكان، والقوية عسكرياً) ودول شرق أوروبا، إذ استولت عليها وأدخلتها في فلكها لأنها صغيرة المساحة، ومتوسطة السكان، وضعيفة عسكرياً إذا ما قورنت باتحاد السوفيت (سابقاً).

**2. المساحة**

تتباين دول العالم من حيث المساحة، فمنها ما يشغل مساحة شاسعة مثل الولايات المتحدة، وكندا، والبرازيل، والصين، والهند. ومنها ما يشغل مساحة صغيرة مثل سويسرا، والدانمارك، لبنان. ومنها ما يمثل وحدات سياسية قزمية تشغل مساحة ضئيلة مثل دولة الفاتيكان.

وتتمثل أهمية المساحة في إعطاء الفرصة لتنوع الموارد الاقتصادية وتباينها، كما تتمثل أهميتها من الناحية الحربية في إمكان الدفاع في العمق Defense in Depth، فالدولة ذات المساحة الصغيرة لا تلبث أن تُسلم أمام جحافل الجيوش الغازية، كما حدث في بعض دول أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، فقد سلمت كل من بلجيكا، وهولندا، والنمسا، وتشيكوسلوفاكيا خلال فترة قصيرة عندما اجتاحتها الجيوش الألمانية، بينما استطاع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) أن يصمد أمام الغزو الألماني ومن قبله غزو نابليون بفضل اتساع مساحته إذ طبق مبدأ الدفاع في العمق، الذي يقوم على تسليم الأرض لكسب الوقت Selling Space to GainTime، فقد اتبع الاتحاد السوفيتي هذا الموقف الاخلائى عندما غزاه نابليون حتى أطال بينه وبين خطوط تموينه، وأدخله في بيئة طبيعية قاسية يجهلها مما أضطره إلى التقهقر ثانية. وقد سار الاتحاد السوفيتي على نفس السياسة مع الألمان سنة 1941، وقد فطن الألمان لهذه السياسة، ولذلك حاولوا تدمير الجيش الأحمر برجاله ومعداته عن طريق الالتفاف حوله لكنهم لم ينجحوا في ذلك. إلاّ أن التقدم التقني في معدات الحرب أفقد المساحة الكبيرة أهميتها العسكرية، إذ يمكن نشر الميكروبات والغازات السامة فيها قبل انسحاب الجيوش إليها.

وتكفل المساحة الكبيرة امتيازاً عسكرياً آخر، ذلك أنه إذا هُزمت دولة كبيرة فإنه من الصعب احتلال إقليمها الواسع والسيطرة عليه لا سيما إذ كانت كثيفة السكان. مثال ذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية يستحيل عليها أن تحتل الصين الشعبية لو أنها انتصرت عليها لأن ذلك سوف يتطلب إيجاد قوات أكثر مما تمتلك

أمريكا. وتُحقق وسائل الإنذار المبكر الآن الغرض منها بفاعلية عالية، في حالة كبر مساحة الدولة، لأنها تُتيح الوقت الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة.

ولمساحة الدولة أيضاً تأثير كبير ومباشر على قدرتها في أن تستخدم القوة في الدفاع عن نفسها. فالمساحة الكبيرة تساعد على أن تكفل للدولة وسائل الإقناع التي تأتي من القدرة على الدفاع عن النفس. أمّا الدول ذات المساحة الصغيرة فهي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها أمام الأعداء. مثال ذلك، هولندا التي استسلمت للألمان في مدة أربعة أيام، علماً بأن الجيش الهولندي لم يكن أقل بسالة من الجيش الألماني. وتعمد الدولة الصغيرة إلى الأخذ بزمام المبادرة في الهجوم وذلك كي تبعد المعركة عن أراضيها. ومن أفضل الأمثلة على ذلك الصراع العربي الإسرائيلي الذي تبادر فيه إسرائيل باستمرار بشن الهجوم على الدول العربية المجاورة لتنقل المعركة إلى أراضي الدول المجاورة حتى لا تتأثر طاقاتها الإنتاجية، والخدمية، وسكانها المدنيون، ولتكسب مجالاً أرضياً أوسع يُمكنها من المناورة العسكرية. وقد حدث هذا في عدوان 1956، وعدوان 1967.

### 3. الشكل

كلما كانت الدولة مندمجة من حيث الشكل Shape، كلما كان ذلك أفضل من الناحية السياسية لها. ويعتبر الشكل الدائري أو القريب منه الشكل المثالي للدولة، فتكون كل أطراف الدولة على أبعاد متساوية تقريباً، لذا يترتب على الشكل الدائري للدولة أن يكون طول حدودها قصيراً بالنسبة لمساحتها، ومن ثم يقل عدد المواضع التي يحتمل أن تُغزى منها الدولة. كما يصبح في إمكان الدولة الدفاع عن هذه الحدود وحمايتها. ويساعد الشكل الدائري على سرعة نقل الجيوش والمعدات إلى أي مكان في الدولة يتعرض لغزو خارجي، كما أنه يوفر لجيوش الدولة المساحة الكافية، التي يمكن أن تتقهقر فيها إذا استدعت الظروف ذلك، وذلك لأنه يعمل على تيسير إنشاء شبكة نقل ومواصلات جيدة في الدولة. ويساعد الشكل المثالي على انصهار سكان الدولة في بوتقة واحدة مما يؤدي إلى زيادة نمو الشعور القومي لديهم، وهو عامل حاسم في رسم سياسة الدولة، ومن أفضل الأمثلة على الشكل المثالي أو القريب منه دول أورجواي، وبولندا، والمجر، وبلجيكا.

ويرتبط بشكل الدولة موقع العاصمة بالنسبة للدولة. ويعد الموقع المتوسط في جسم الدولة أفضل موقع للعاصمة، ويُعرف بالموقع المركزي Central، حيث تحتل العاصمة الوسط الهندسي للدولة، وذلك حتى يسهل الدفاع عنها من جهة، ويسهل اتصالها بمختلف أنحاء الدولة من ناحية أخرى. ومن أمثلة المواقع المثالية للعواصم الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، والقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية، والخرطوم عاصمة السودان، وبغداد عاصمة العراق، وبرن عاصمة سويسرا، ومدريد عاصمة أسبانيا، ووارسو عاصمة بولندا.

وقد نقلت بعض الدول عواصمها من مواقع ساحلية غير متوسطة داخل الدولة، وذلك لكسب مزايا تتعلق تتعلق بالشكل الجغرافي الصحيح للدولة، وهذا ما حدث في البرازيل عندما نقلت عاصمتها من ريو دي جانيرو إلى برازيليا، وفي تركيا عندما نُقلت عاصمتها من استنبول إلى أنقرة.

### 4. الحدود

الحدود السياسية Boundaries Political، وهي بمثابة الهيكل الخارجي لرقعة الدولة. ولكل دولة في الوقت الحاضر حدودها السياسية، وهي عبارة عن خطوط محددة على الخرائط السياسية، وواضحة المعالم في الطبيعة. وهذه الحدود تكفلها المعاهدات والمواثيق الدولية.

وتمثل البحار والمحيطات أكثر الحدود الطبيعية، وهي حدود فاصلة يمكن أن تحمي الدولة من الغزو، خاصة إذ كانت لديها السيادة البحرية على حدودها. وتأتي الصحاري بعد البحار والمحيطات في الأهمية، ذلك لأنها تؤدي وظيفة الحماية كالبحار إلى حد ما. أمّا الجبال فتمثل حدوداً طبيعية منيعة. وهي تؤدي دورها بوصفها حدوداً سياسية في بعض المناطق، فجبال اسكندیناوه تُشكل الحدود بين السويد والنرويج، وجبال الألب تفصل بين النمسا وإيطاليا، وجبال البرانس تمثل الحدود بين فرنسا وأسبانيا. وكذلك تقوم الأنهار في بعض الحالات بوظيفة الحدود السياسية، كما هو الحال في شط العرب الذي يفصل بين العراق وإيران، ونهر السانت لورنس الذي يمثل الحدود بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية في بعض المواضع، ونهر الدانوب الذي يفصل بين رومانيا وبلغاريا، ونهر الراين الذي يفصل بين فرنسا وألمانيا.

أما الحدود الاصطناعية فمنها الحدود الفلكية، التي تتفق مع دوائر العرض وخطوط الطول، مثل الحدود بين مصر وكل من ليبيا والسودان. ومنها الحدود الهندسية التي تُرسم على شكل خطوط مستقيمة ولا يراعى في تخطيطها أي ظاهرة طبيعية، مثل الحدود بين المملكة العربية السعودية وجيرانها.

### 5. المناخ

يعتبر المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وظروفها السياسية، لأنه يؤثر في مجهود الإنسان وبالتالي فيما يبلغه من رقي وتقدم.

وقد أثر المناخ على الأوضاع السياسية للكثير من الدول بدرجة كبيرة، إذ أن ملاءمة المناخ في جنوب أفريقيا، حيث يسود مناخ البحر المتوسط، شجع الاستعمار على أن يتخذ في هذه المنطقة شكل الاستعمار الاستيطاني، وأغرى الأوروبيين بالهجرة إلى هذا الإقليم. إما المناخ الاستوائي فلم يشجع الاستعمار الأوروبي على

الاستيطان في الدول الأفريقية، التي يسود فيها مثل غانا، والكنغو، ونيجيريا، وتوجو، وداهومي، لذا كان الاستعمار الاستعمار في هذه الجهات استعماراً استغلالياً.

ويمكن الاستدلال من التاريخ على أن المناخ كان له أثر كبير على سير العمليات الحربية. و يؤكد ذلك أن القيادة الألمانية كانت على بينة من أن غزو بولندا يجب أن يتم في الأيام الأولى من شهر سبتمبر، حتى تتجنب الأوحال، التي يمكن أن تتعرض لها الدبابات الألمانية بسبب سقوط الأمطار بعد هذا التاريخ. كذلك اختار الألمان شهر أبريل لغزو النرويج، حيث يشتد هبوب العواصف، وبالتالي يمكن اتخاذها ستاراً لتغطية الوحدات الصغيرة. وعبر الجيش المصري إلى شبه جزيرة سيناء في حرب 1973 عصراً، لتكون الشمس خلف ظهره ولا تكون في مواجهته، إضافة إلى إجراء بعض الدراسات الدقيقة لحركة الأمواج، والتيارات، والمد والجزر في قناة السويس، ودراسة حركة الرياح.

### 6. التضاريس

تؤثر التضاريس على القوة النسبية للدول المختلفة وعلى النواحي الإنتاجية والعسكرية فيها، وكلها عوامل تؤثر على النواحي السياسية للدولة. وتعمل التضاريس والمناخ على تحديد الإمكانات الاقتصادية المتاحة، التي يتوقف عليها رقي الدولة وتقدمها. إذ أنه كلما ازدادت مساحة السهول، وتوافرت المياه، كلما عظم الإنتاج الزراعي، ويؤدي هذا بدوره إلى تركز السكان وتكاثرهم، وقد تمتلك الدولة سهولاً واسعة مثل براري كندا، وسهول سيبريا، لكن عدم مناسبة الظروف المناخية في هذه المناطق يعرقل التقدم الاقتصادي فيها، مما يؤدي إلى تضاؤل أهمية هذه السهول.

وتعمل السهول على تيسير عملية غزو الدول التي تمتلكها، ذلك لكونها مناطق مفتوحة يسهل عبورها، في حين تمثل الجبال عامل حماية طبيعياً يقي الدولة من الاعتداءات الخارجية. وتفضل الدولة أن تولد في المناطق الجبلية، لتكون في عزلة عن غيرها، حتى تقضي فترة نموها الأولى، وعندما يشتد ساعدها وتنتقل إلى طور الشباب، ويمكنها الدفاع عن نفسها، يصبح من المناسب لها أن تنزل إلى المناطق السهلية لتتوسع فيها وتسيطر عليها. ومن أفضل الأمثلة على ذلك تركيا التي ولدت في هضبة آسيا الصغرى، وبعد أن بلغت مرحلة الشباب واشتد ساعدها، نزلت إلى السهول المجاورة وكونت الإمبراطورية العثمانية، التي امتدت من ساحل البحر الأسود إلى ساحل بحر إيجه فسواحل البحر المتوسط.

وتمثل الجبال ملجأً للدول في وقت الأزمات فتحتمي بها، ومن أمثلة ذلك ما حدث للعرب في أسبانيا، إذ تمكنوا من هزيمة الأسبان في القرن الثامن، مما أدى إلى هروب بعض المسيحيين من المناطق السهلية الجنوبية ولجأوا

إلى الجزاء الشمالية الجبلية. وكذلك تركت العناصر الصربية سهول نهر الدانوب في الحرب العالمية الأولى ولجأت إلى الجبال حيث ولدت دولتهم.

ويوجد في الوقت الحاضر عدد قليل من الدول الجبلية بما تحمله الكلمة من معنى، ومن أمثلتها نيبال، وسويسرا، وأندروا، التي توجد في موقع منعزل بجبال البرانس الواقعة بين أسبانيا وفرنسا، وسيكم، وبواتان، الواقعتان في أودية تنحصر بين سلاسل جبال الهيملايا وتلال سواليك.

**العوامل البشرية**

**1. العامل السكاني :**

**حجم السكان**

يؤثر حجم السكان على حجم الناتج القومي، وبالتالي على قوة الدولة ومكانتها الدولية وقد سبق وأشرنا إلى طبيعة العلاقة الوثيقة بين عدد السكان والناتج القومي وقوة الدولة. لحجم السكان أيضا أثر مباشر على قوتها العسكرية، ذلك لأن سكان الدولة هم رافد القوات المسلحة بالقوى العاملة.

وكثيرا ما يصبح حجم السكان الضخم عالة على الدولة إن لم تتمكن من توفير الطعام لهم. وعلى ذلك يمكن أن نورد بعض الدول الإفريقية التي لا تملك مقومات قيام الدولة أو الموارد اللازمة لإطعام سكانها، ومع ذلك فن معذلات المواليد فيها تزيد عن 04 % باستثناء عدد قليل من الدول التي تتراوح فيها معدلات المواليد بين 02% و3,99 % وهذه الدول هي : الجزائر والمغرب ومصر وبوتسوانا وجنوب إفريقبا، بينما تونس هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي تقل فيها عن 02 % ولذلك فقد يصبح التزايد السكاني عامل ضعف أكثر منه عامل قوة. وليس هناك حجم أفضل للسكان يمكن اعتباره مقياسا للدول من أجل تحقيقه وقد نبه الفيلسوف اليوناني أرسطو لى هذه النقطة وأشار إلى أن أنسب حجم للسكان الحجم الذي لا يترك فراغات كبيرة في الدولة وهو الحجم الذي يساهم في الدفاع عن أرض الدولة والذي يتناسب مع حجم الدولة أو مساحتها ومواردها[45].

إن أهمية السكان في قوة الدولة تحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية ونقصد بالسكان هنا العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة الدولة وهنا يجب أن نراعي العوامل الكمية والكيفية في العامل الديمغرافي .

[45] **قاسم الدويكات**، مرجع سبق ذكره، ص151-152.

**أ . العوامل الكمية :**

تتجلى أهمية العامل السكاني في تشكيل القوة العسكرية اللازمة للحرب، كما أن بعض الدول الاستعمارية حاولت الاعتماد على مستعمراتها في توفير القدرات البشرية اللازمة لآلتها العسكرية، كذلك تؤثر الكثافة السكانية على الأهمية العسكرية من حيث أن الدول ذات الكثافة الضئيلة هي موضوع مطامع خارجية أما الدول ذات الكثافة العالية هي مؤمنة لحد ما من هذه الأطماع، تتجلى أيضا أهمية التعداد السكاني في المستوى الاقتصادي حيث أن العامل البشري عنصر أساسي في عملية الإنتاج كما أن السوق الاستهلاكية هي الضمان الأكيد لازدهار الإنتاج الوطني، ومن جهة أخرى يشكل الضغط السكاني عاملا فعالا من عوامل النزاع الدولي بل كثيرا ما يحاول المحللون رد أسباب التوتر الاجتماعي بشتى صوره إلى الضغط الكمي للسكان .

**ب . العوامل الكيفية:**

قد يؤثر في قيمة الكم السكاني كارتفاع نسبة الإناث بالنسبة للذكور وكذلك الحال بالنسبة لسلم الأعمار الأعمار فقد يتوافق تباين نسبة الشباب الذكور من العدد الكلي للسكان مع درجات القوة الاقتصادية للدولة وكذا مع درجات القوة الإستراتيجية كذلك .

درجة التجانس الاجتماعي لعناصر الكم البشري: أي تحقيق الوحدة الداخلية ترتبط بدرجات التجانس الاجتماعي .

التقدم الثقافي والاجتماعي : السكان المثقفون والمتقدمون تكنولوجيا قادرون على تحمل مسؤوليات الدولة.

**2. العامل الاقتصادي:**

رفض التجاريون التمييز بين التفوق التجاري والتفوق السياسي حيث يكون ميزان القوى مرهون بالميزان التجاري فللأوضاع الاقتصادية المقام الأول اتجاهات السياسة الخارجية للدول ويؤكد الباحثون على أن هناك ارتباط بين الحرب كظاهرة بين الدول وبين الظاهرة الاقتصادية، فالحرب هي آثار حتمي للظاهرة الاقتصادية من حيث :

**أ . حروب القحط:**

ففي الجماعات البدائية تبدو حالة القحط الناجم عن تخلف الموارد الطبيعية عن تمكين الجماعة من الاستمرار في الحياة وهكذا تبدو هذه الحالة وكأنها الوضع المحتم للحرب من أجل الاستعلاء على موارد الآخرين.

**ب . حروب الوفرة:**

أما في الجماعات الصناعية فالدافع للصراع كان السعي في الحصول على المزيد من الموارد الأولية من أجل المزيد من الإنتاج.

**ج . حروب الأسواق والتسويق :**

هي تلك الحروب التي تلجأ إليها الدول من أجل الحصول على الحق في أن تتاجر بحرية في منطقة معينة .

**3. العوامل العسكرية،التكنولوجية والتنظيمية:**

**3. 1 . العامل العسكري :**

ينظر الكثيرون إلى درجة الاستعداد العسكري على أنه المظهر الرئيسي لقوة الدولة ويرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدة عوامل:

1. التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة وفي وسائل جمع المعلومات .

2. القدرة على التخطيط الاستراتيجي والذي يتفق وطبيعة مشكلة الأمن القومي التي تواجهها الدولة .

3. مدى كفاءة القيادات المسؤولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجي .

4. مدى كفاءة التدريب وكذا مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة .

5. مدى القدرة على حشد طاقات الدولة وإمكانياتها بالسرعة الواجبة وفي الظروف التي تضطرها لإجراء تعبئة شاملة لقواتها .

**3 . 2 . العامل التكنولوجي:**

أدخل العامل التكنولوجي ثورة كلية على العلاقات الدولية حيث أضحى أهم ميزان في العلاقات الدولية بين عالم متقدم وآخر متخلف، كما أدخلت الثورة التكنولوجية أساليب جديدة في الإنتاج وساهمت في زيادة القدرة الاقتصادية للدول وطورت أساليب الزراعة وضاعفت من مردوديتها وبصفة عامة تهيأ التكنولوجيا أكفا الوسائل لاستغلال الإمكانيات الطبيعية، المادية والبشرية المتاحة للدولة كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية حيث أصبحت تقاس بمدى قدرة الدول في إنتاج الأسلحة وفي جمع المعلومات .كما تنعكس على العامل السكاني من حيث ترقية كيفه وكذا من حيث أنها تضبط أكثر فأكثر القياسات الكمية للسكان وتساعد في عملية

الإحصاء، ومن ناحية أخرى أثر العامل التكنولوجي على الدبلوماسية وأضحت ميكانيزمات اتخاذ القرارات على مستوى الدول والمنظمات أكثر وضوحا.

### 3 . 3 . العامل التنظيمي:

إذا كان العامل التنظيمي يعني مباشرة المؤسسات الدستورية للدولة فإنه في الوقت نفسه يتوزع على مجموعة من المتغيرات مرتبط بالجوانب المعنوية للدولة.

#### أ . العامل الإيديولوجي:

هي منظومة من التصورات والأفكار والأوهام والمفاهيم التي تميز مجتمع ما. ولا يجوز للمحلل إغفال العنصر الإيديولوجي كعنصر تفسيري للظواهر الدولية فالإيديولوجية هي المحرك الرئيسي للسياسات الخارجية للدول لأنها تمثل اختلاف البيئات والأفكار والمعتقدات المؤثرة على صناعة واتخاذ القرار.

#### ب . الروح الوطنية للدولة :

الوحدة الوطنية هي تكامل الجماعة المشكلة للدولة تكاملا يسقط عنها أسباب التصادم المؤدي إلى الضعف، والوحدة الوطنية تتجسد أساسا في الدولة وهي الطريق المؤدي لرفع الروح المعنوية للدولة التي بدورها تشكل أحد الركائز التي ترتكز عليها قوة الدولة .

#### ج . الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدعائية والدبلوماسية للدولة :

تتوقف كفاءة الأجهزة السياسية للدولة على الاستقرار السياسي وعلى شكل النظام السياسي كدبلوماسية الدولة التي يقع عليها عبء تجميع هذه العوامل الطبيعية والاجتماعية في كل واحد متكامل لكي تتحرك به في الطريق إلى تحقيق أهدافها الخارجية وذلك بالأسلوب الدبلوماسي في زمني السلم والحرب.

#### د . شخصية وسلوك رجل الدولة :

هو عامل يقوم أحيانا بدور بارز في تقرير الأهداف القومية للدولة وشخصية القادة السياسيين، والمسؤولين، والمسؤولين، كما يؤثر أيضا في قوة الدولة حيث نجد أن التغير في أنماط القيادات السياسية الحاكمة ينتج في أغلب الأحيان تغيرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة وفي بعض الحالات يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على السياسة الخارجية مطلقًا[46].

---

[46] **أمير حدادبور**، مرجع سبق ذكره.